■ الفصل الثانى ■

هندسة الأسواق الحرة

إن الذى فتح الطريق إلى السوق الحرة وأبقاه مفتوحا هو التصاعد الهائل فى سياسة التدخل المتواصلة والمخططة والمحكومة مركزيا .

كارل پولانيى [١]

شهد صباح يوم ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٩٤ إجهاض واحدة من أشد تجارب السوق الحرة طموحا فى العالم . فلم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على تولى إرنستو زيديّو مهام منصبه رئيسا للمكسيك حتى أعلن تخفيض عملة بلده ، وترتب على هذا الإجراء أن تعرض المستثمرون الأمريكيون الذين كانوا قد وضعوا مدخراتهم فى صناديق تديرها مؤسسات ، مثل فيديلتى وسكودر وجولدمان ساكس وسالومون برازرز [*] ، لخسارة تزيد على ٣٠ مليار دولار . وفى سوق الأوراق المالية المكسيكية قدرت خسارة الشركات المكسيكية بحوالى ٧٠ بليون دولار من قيمتها فى هذه السوق . وبالإضافة إلى ذلك فقد ما بين ربع مليون ومليون مكسيكى وظائفهم بحلول نهاية عام ١٩٩٥ ، وشهدت المكسيك هروب رءوس الأموال على نطاق غير مسبوق ، وطفرة فى معدل التخضم السنوى حتى تجاوز ٥٠ فى المائة ، وارتفاعا فى تكلفة الرهون العقارية والقروض يتجاوز كثيرا معدل التضخم ، كما شهدت نتيجة لذلك موجة إخفاق عارمة فى دوائر الأعمال والبنوك ، إلى جانب شبح الإفلاس الذى ألقى بظله على بعض حكومات الولايات . [٢]

إن ما انهار فى ذلك اليوم كان أكثر من مجرد عملة : كان نموذجا من التنمية

---

(١) كارل پولانيى ، **The Great Transformation : The Political and Economic Origins of our Time** ، بوسطن : بيكون پرس ، ١٩٤٤ ، الصفحة ١٤٠ .

(*) **Fidelity, Scudder, Goldman Sachs and Salomon Brothers** .

(٢) انظر ، رودريك آى كامپ ، **Politics in Mexico** ، أكسفورد ونيويورك : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٦ ، الصفحتين ٢١٩ و ٢٢٠ .

الاقتصادية . فقد كانت التجربة المكسيكية ، قبل تخفيض العملة ، مثالا يجب أن تحتذيه البلدان النامية فى العالم أجمع . وإذ لقيت المنظمات الوطنية تشجيعا من «توافق واشنطن» ـ الاعتقاد الجامد بأن **حكومة الحد الأدنى** (*) والأسواق الحرة هما أمران يمكن تحقيقهما بل ومرغوبا فيهما ـ فقد حاولت أن تغرس فى المكسيك صورة أخرى من السوق الحرة الأمريكية . وبذلت محاولتان لتجربة مشروع مماثل ، إحداهما فى بريطانيا فى أيام مارجريت تاتشر ، والأخرى فى نيوزيلندا فى ظل حكومة حزب العمال . وبرغم وجود اختلافات كبرى بين هذين البلدين ، فالنتائج كانت متماثلة فى كل منهما . وقد حققت التجربتان فى أفضل الأحوال نجاحات جزئية ، ولكنهما أحدثتا تغيرا لا يمحى فى المجتمعين .

إن إقامة سوق واحدة فى العالم أجمع هى فى المقام الأول مشروع **سياسى** لأواخر القرن العشرين . ويحسن أن نذكّر أنفسنا بذلك ، وأن نضع فارقا مهما . وهذا المشروع السياسى أشد عرضة بكثير للزوال من عولمة الحياة الاقتصادية والثقافية التى بدأت فى أوروبا فى مستهل الحقبة الحديثة بدءا من القرن الخامس عشر وما بعده ، والمهيأة للتقدم طوال قرون مقبلة . فالعولمة ،

(*) **Minimum (or minimal) government** : من أساسيات توافق واشنطن . والفكرة المتضمنة هنا هى أن ترفع الحكومة يدها عن معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يقتصر دورها على الأمور الرئيسية ، مثل الأمن الداخلى والخارجى والعلاقات الخارجية إلخ ، ويقتضى ذلك أن يتقلص حجم الحكومة بحيث يصبح أصغر ما يمكن . وقد يكون ذلك هو جوهر مفهوم الخصخصة الذى يروج له البعض فى مصر الآن ، ومفاده أن تقوم الحكومة بخصخصة جميع أوجه النشاط الاقتصادى ، بل والمرافق الأكثر جوهرية ، مثل قناة السويس والسكك الحديدية ومحطة كهرباء السد العالى والتعليم والنقل ، وربما أيضا مياه الرى ، وهلم جرا . وإذا ما حدث ذلك فلن تكون هناك حاجة إلى جهاز حكومى ضخم ، بل تكفى حكومة فى أصغر حجم ممكن .
ولكن البنك الدولى أعاد أخيرا النظر فى هذا الرأى . ففى التمهيد الذى قدم به رئيس البنك ، چيمس ولفنسون، لتقرير البنك المعنون : **تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٧ ، الدولة فى عالم متغير** ، يقول ولفنسون «إن هذا الرأى المتطرف يتعارض مع شواهد قصص النجاح فى التنمية العالمية ، سواء كان ذلك فى التطور خلال القرن التاسع عشر . . . أو معجزات النمو فى شرقى آسيا فى فترة ما بعد الحرب . فهذه النماذج لم تأخذ بنهج الدولة التى تقوم بأقل دور ممكن ، بل أثبتت أن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة ، تقوم بدور الحافز والميسر للتطور ، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال وتكملها . ولاشك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت ، ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة ـ وهى رسالة تصل إلينا بوضوح تام من خلال معاناة سكان الدول التى انهارت مثل ليبيريا والصومال . وقد أثبت التاريخ أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف ، فهى ضرورة حيوية . فمن غير دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة ، سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى» ـ المترجم .

بالنسبة للبشرية فى ختام الحقبة الحديثة ، هى قَدَر تاريخى ، وآليتها الأساسية هى توليد تكنولوچيات جديدة بسرعة وبلا هوادة فى كل أنحاء العالم . وهذا التحديث لحياة العالم الاقتصادية الذى تدفعه التكنولوچيا سوف يمضى بغض النظر عن المصير الذى تئول إليه سوق حرة ذات نطاق عالمى . ذلك أن تنامى الترابط الاقتصادى لا يتوقف على المعتقدات التى يؤمن بها صندوق النقد الدولى . ولا يمكن أن يوقفه أو يرجئه سوى كارثة إيكولوچية .

ومع ذلك فإن النتائج المترتبة على هذا الانتشار لوسائل الإنتاج والاتصال الحديثة فى كل أرجاء العالم ، هى من الناحية العملية عكس تلك التى يتوقعها عن ثقة «توافق واشنطن» . فهو يعنى نسخ السوق الحرة الأمريكية ، وليس تكرار صورتها الكونية . والأمر الأكثر ترجيحا أن يسبب فوضى دولية جديدة ، بدلا من أن يسترد أوجه التناسق التى يزعم أنها كانت موجودة فى نظام القرن التاسع عشر ؛ كما أنه يسمح بظهور أنماط جديدة من الرأسمالية تختلف غالبيتها اختلافا حادا عن السوق الحرة . ولن تكون الاقتصادات الأكثر نجاحا فى القرن القادم هى تلك التى حاولت أن تطعِّم جذع ثقافاتها المحلية بأسواق حرة على النمط الأمريكى ، بل الاقتصادات التى يتم تحديثها بأساليب أهلية .

ومن بين التجارب الحديثة فى إقامة السوق الحرة فى ظروف أواخر القرن العشرين ، تُعَدّ التجارب فى بريطانيا ونيوزيلندا والمكسيك تجارب جديرة باهتمام خاص . فكل تجربة منها تضرب مثالا ـ فى سياق ثقافة سياسية وطنية خاصة ـ لسخريات ومفارقات السوق الحرة فى العالم الحديث فى مرحلته المتأخرة .

وفى كل تجربة من تلك التجارب، كان الدافع إلى خوضها فى البداية هو أن الهياكل الاقتصادية الفئوية أصبحت غير قابلة للاستمرار ، وفى الوقت نفسه أصبحت الأيديولوچية الليبرالية الجديدة فى حد ذاتها قوية التأثير . كما أنه فى كل حالة أصبحت العولمة الاقتصادية هى العامل الحفاز الذى أشعل فتيل التجربة الليبرالية الجديدة ؛ ولكن سياسة انعدام الأمن التى غذّاها اقتصاد عالمى آخذ فى الاتساع، بعثرت ائتلاف المصالح الذى كان قائما فى البداية ، والذى دفع القائمين بالتجربة إلى مقاليد السلطة ، وأضعف أو حطّم الأداة السياسية التى كانت تنفذها .

ونتيجة لذلك استخدمت السوق الحرة قوة الدولة لتحقيق غاياتها ، لكنها أضعفت

مؤسسات الدولة فى مجالات حيوية . وفى كل حالة فقدت سياسات السوق الحرة مشروعيتها السياسية ، وبدّلت فى الوقت نفسه الاقتصاد والمجتمع بطرق لا يستطيع الخيار الديمقراطى النكوص عنها .

التجربة التاتشرية

إن المحاولة التى قامت بها تاتشر لإحياء السوق الحرة فى بريطانيا فى أواخر القرن العشرين هى محاولة منوِّرة ليس فقط بالنسبة لاستراتيجياتها ونجاحاتها ، ولكن بالنسبة لطريقة سقوطها وأسباب هذا السقوط . فمن ناحية كانت السياسة التاتشرية محاولة لأن تفرض على الاقتصاد البريطانى تحديثا كان فى مسيس الحاجة إليه ؛ ومن ناحية أخرى حاولت هذه السياسة إعادة تشكيل المؤسسات البريطانيةعلى غرار ماضٍ لا سبيل إلى استرداده . وهذان الوجهان للسياسة التاتشرية مرتبطان ارتباطا وثيقا لا ينفصم .

لقد عبأت تاتشر وراءها ائتلافا انتخابيا ساند سياساتها الرئيسية المتمثلة فى تقليص قوة نقابات العمال ، وإلغاء ملكية المجالس البلدية للمساكن الشعبية ، وخفض الضرائب المباشرة ـ الأمر الذى مكنها من كسب ثلاثة انتخابات متتالية . كما أدى هدمها للسياسات التى توافقت عليها بريطانيا بعد الحرب إلى بدء سلسلة من التحولات البعيدة المدى فى حزب العمال أفضت إلى عودته إلى السلطة فى إثر انتصار ساحق فى مايو ١٩٩٧ .

والتاتشرية لم تبدأ كمشروع سياسى يَعُدّ الأيديولوچية محورا له . ذلك أن الحكومة العمالية برئاسة چيمس كالاهان كانت قد شرعت فى تفكيك نظام التشكيلات الفئوية عندما أعلنت ، استجابة للأوامر التى فرضها عليها صندوق النقد الدولى فى خريف عام ١٩٧٦ ، أن مرحلة العمالة الكاملة من خلال سياسات كينزية لإدارة شئون الاقتصاد لم تعد أمرًا ممكنا . لكن لم يكن بوسعها أن تفعل ما هو أكثر من تدشين ذلك الخروج على ما استقرت عليه أوضاع بريطانيا بعد الحرب ، إذ أنها لم تكن قادرة على إصلاح نظام العلاقات الصناعية فى بريطانيا .

لقد بدأت التاتشرية كاستجابة محلية لمشكلة بريطانية . ولم يكن فى خطة عملها شىء أكثر أهمية من إصلاح نقابات العمال . فقد فهمت مارجريت تاتشر أن نظام التشكيلات الفئوية البريطانى ـ أى التنسيق الثلاثى فى شؤون السياسة الاقتصادية بين الحكومة وأصحاب الأعمال ونقابات العمال ـ قد أصبح مرتعا للصدام

والشقاق فى ميدان الصناعة حول توزيع الدخل القومى ، بدلا من أن يكون أداة لخلق الثروة أو ضمانًا للتماسك الاجتماعى . وظلت التاتشرية طوال الجزء الأكبر من الثمانينيات مظهرا خادعا لهذه الرؤية .

ولم تكن تاتشر فى سنوات حكمها الأولى تسير على هدى أى مذهب مترابط ، بل ربما كانت فكرة التاتشرية نفسها كأيديولوچية من اختراع اليسار . فقد كانت حفنة من الماركسيين النابهين ، لاسيما مارتن چاك ، رئيس تحرير المجلة الطليعية **«الماركسية اليوم»**، من أوائل من أدركوا أن حكومة تاتشر كانت بمثابة قطيعة لا رجعة فيها مع الاشتراكية الديمقراطية البريطانية لفترة ما بعد الحرب .

ومع ذلك فعندما أطيح بتاتشر كانت قد غلبت على تفكير حكومتها أيديولوچية «يمينية جديدة» ساذجة ، تجلت فى سياسات مصيرية مثل **ضريبة الرءوس** . (*) وكانت قد أطبقت على تاتشر ومستشاريها موجة من الحماقة والسيطرة . وفى داخل تلك الحلقة كانت تاتشر تقف خلف ساتر حجب عنها هلع الجمهور ودوائر الأعمال من أن سياساتها ـ ليس فقط بشأن ضريبة الرءوس ، بل بشأن موضوع أجلّ خطرا هو علاقات بريطانيا بالاتحاد الأوروبى ـ إنما تحركها أيديولوچية ، وليس ضرورات عملية .

ولم تلطف حكومة چون ميچور التى أعقبت حكومة تاتشر فى عام ١٩٩٠ من غلواء سياساتها ؛ كل ما هنالك أن تلك السياسات طبقت بميكانيكية أكثر . فقسمت شبكة السكك الحديدية إلى **شركات مخصخصة** (**) ، وتلك خطوة لم يرض عنها أحد ؛ عدا قلة تعيش على ريع معدات السكك الحديدية ؛ ولم يترتب عليها إلا تفاقم المتاعب

(*) **Poll Tax** : تسمية ساخرة أطلقها الناس على ضريبة جديدة ، اسمها الضريبة المحلية (**Community charge**) ، فرضتها مارجريت تاتشر ، وكانت هناك ضريبة قديمة (رسوم محلية **Domestic rates**)، شبيهة بضريبة «العوايد» المعروفة فى مصر ، وكانت قيمتها تتحدد حسب قيمة المسكن ، على حين أن الضريبة الجديدة كانت رسما لصالح البلديات على كل شاغل لعقار ، سواء أكان هذا العقار شقة متواضعة أم قصرا منيفًا . وجاء الفارق كبيرا بين الضريبة النسبية على العقار حسب قيمته المقدرة فى عام ١٩٧٤ ، والرسم الموحد المفروض على الشاغل أيًا كانت قيمة مسكنه ابتداء من عام ١٩٩٠ ، فشبهها عامة الناس **«بضريبة الرءوس»** التى ألهبت ثورة الفلاحين فى عام ١٣٨١ ، وأطلقوا عليها اسم «ضريبة الرءوس» لأنها سوّت فى الفئة بين الغنى والفقير ، ونظّموا مظاهرات حاشدة صاخبة ، وقدموا فى الفترة ما بين مارس عام ١٩٩٠ وديسمبر عام ١٩٩١ حوالى ١١ مليون عريضة تظلم ، بواقع واحدة من كل ثلاثة ممن تستحق عليهم هذه الضريبة . ورفضت تاتشر التراجع ، واضطرت إلى الاستقالة ـ المترجم .

(**) **Four Score privatized companies** .

الانتخابية التى واجهتها حكومة ميجور الأخيرة . ومن ثم فإن مشروع إعادة هندسة السوق الحرة لم ينتكس عندما أطيح بتاتشر من السلطة ؛ وإنما أعطى فقط منعرجا ثانيا طويلا ، وهكذا أخضعت بريطانيا قرابة عقدين لسياسات السوق الحرة .

وماذا عن محكّات الخزى الذى حاق «باليمين الجديد» ؟ إن حجم الدولة البريطانية لم ينكمش . فقد وضعت يدها على قدر من الموارد الاقتصادية للبلد لا يقل عما كان بيدها فى السبعينيات ـ أى أكثر كثيرا مما كان بيد الحكومة العمالية فى عام ١٩٤٥ . كما كانت مستويات الضريبة لمعظم الأسر أعلى فى نهاية الحقبة التاتشرية مما كانت عليه فى بدايتها . وفى بعض المجالات ، مثل تقليص قوة نقابات العمال ، حققت السياسة التاتشرية أهدافها ؛ وساعدتها فى ذلك التغيرات التى طرأت على الاقتصاد نفسه ، ولكن نتيجتها الإجمالية كانت تهيئة الظروف التى أفضت إلى هزيمتها السياسية .

وقد أحدثت السياسات التاتشرية تآكلاً فى الثقافة الرفيعة التى اعتمدت عليها سيطرة حزب المحافظين المتواصلة لأكثر من قرن على الحياة السياسية البريطانية . ذلك أن مجموعة من السياسات وضعت فى بوتقة واحدة سلسلة كاملة من الصناعات والمجاورات السكنية والمهن لم يكن باستطاعتها تجديد الائتلاف الانتخابى الذى جعل نجاحها ممكنا من الناحية السياسية فى المقام الأول .

إن التحولات التى فرضتها السياسات التاتشرية على المؤسسات البريطانية كانت تهدد دائما بابتلاع أداتها السياسية ، حزب المحافظين . ذلك أن الأحزاب السياسية التى تفرض تغييرات ثورية على كل جانب تقريبا من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، لا تستطيع الإفلات مما يترتب على هذه التغييرات من نتائج بالنسبة لها .

لقد كان حزب المحافظين فى حالة انحدار منذ الخمسينيات . وزادت سرعة عملية الانحدار هذه بصورة مأسوية فى فترة سيطرته التامة بلا منازع على مقاليد الحكم فى الثمانينيات ، وذلك مع وفاة الأعضاء القدامى وعدم حلول أعضاء جدد محلهم . وإنه لأمر بالغ الدلالة ، بعد انقضاء سنوات المجد التى عاشتها السيطرة التاتشرية ، أن متوسط عمر أعضاء حزب المحافظين عندما منى بهزيمته الفاجعة فى مايو ١٩٩٧ ، كان حوالى منتصف الستينيات .

وبرغم موقف تاتشر المتصلب فى معاداة الإصلاح الدستورى ، فإنه لم يكن هناك مناص من أن تتعرض مؤسسات الدولة البريطانية لتغيرات عميقة جاءت كآثار جانبية غير

متعمدة للسياسات التاتشرية . وكان على رأس هذه التغيرات مركزة كاملة للسلطة فى أيدى الحكومة الوطنية . وكما لاحظ أ. ف. دايسى فيما يتعلق بالتجربة الأولى فى مجال «دعه يعمل» فى القرن التاسع عشر ، فإن «المؤمنين المخلصين بمبدأ «دعه يعمل» تبينوا أنه من أجل بلوغ غاياتهم، كان تحسين الجهاز الحكومى وتقويته من الضرورات المطلقة» (٣) .

ولم يكن ذلك ضلالاً تنفرد به بريطانيا ، وإنما كان تعبيرا محليا عن مفارقة كونية . ففى المجرى العادى للأمور تصبح الأسواق جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية ، وتكون مقيدةً فى أدائها بمؤسسات وسيطة ، وتعوقها الأعراف الاجتماعية والتفاهمات الضمنية . ومن بين هذه المؤسسات الوسيطة ظلت نقابات العمال والجمعيات المهنية الحائل الرئيسى بين الأفراد وقوى السوق . كما أن بناء سوق حرة يتطلب إضعاف هذه المؤسسات الاجتماعية أو تدميرها ، إذ يجب هزيمتها بوصفها ممثلة لمصالح منتجين معينين تقف فى طريق المستهلك الكونى . وليس باستطاعة دولة مركزية قوية شن حرب على مثل هذه المؤسسات الوسيطة الجبارة .

ولم تكن مركزة الدولة البريطانية خلال الحقبة التاتشرية خطأ من أخطاء السياسة يمكن تجنبه ، وإنما كانت جزءًا لا يتجزأ من عملية هندسة السوق الحرة .

وسرعان ما شُوِّه الدستور البريطانى الذى ورثته تاتشر فى عام ١٩٧٩ تشويهًا ضاعت معه معالمه . واختلطت أو ضعفت الحواجز بين مؤسسات الدولة والحكومة فى بريطانيا وحزب المحافظين ، وهى الحواجز التى كانت مجسدة فى التفاهمات الضمنية والأعراف غير المكتوبة فى دستور ما قبل تاتشر . وبعد أن كانت الحيدة السياسية للموظفين العموميين (الخدمة المدنية) أمرًا مسلمًا به ، أخذت الشكوك تنال منها . لقد استعمر «محاسيب» حزب المحافظين من الرجال والنساء مؤسسات دولة **الكوانجو** (*) ، وأصبحت الهيئات الوسيطة التى كانت ذات يوم مؤسسات مستقلة ذاتيا، ملكية طائفة منغلقة من بطانة حزب المحافظين . أما علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين ، التى كانت شرطا لا غنى عنه

---

(٣) أ. ف. دايسى ، **Lectures on the Relationship between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century** ، لندن ، ١٩٠٥ ، الصفحة ٣٠٦ .

(*) **Quango** : هيئة شبه رسمية تدعمها الحكومة ماليًا ، وتعين مسئوليها وتستعين بها عوضا عن جهاز الدولة الرسمى . والكلمة مكونة من الحروف الخمسة الأولى لخمس كلمات معناها «هيئة غير حكومية شبه مستقلة» (Quasi - autonomous non - governmental organization) . وربما كان المقابل هو «الحكومة الموازية» ـ المترجم .

للشرعية فى ظل دستور غير مكتوب ، فقد تحولت إلى مجرد ذكرى من الماضى . وكانت النتيجة هى دستوراً فاقداً لتوازنه من الأساس لا يستطيع الصمود أمام هزيمة انتخابية تحيق بحزب المحافظين .

وقد أحدثت السياسات التاتشرية تغييرات مهمة كثيرة فى المجتمع البريطانى والمؤسسات البريطانية ، بعضها لا يمكن الرجوع عنه . ومن هذه الأخيرة عمليات الخصخصة العديدة التى قد لا يتضح أن لها الأهمية الأعمق أو الأكثر دواما . بل إن أول عملية خصخصة لم يكن المحافظون هم الذين نفذوها ، وإنما نفذها حزب العمال ، عندما أعلن دنيس هيلى بيع جانب من حصة الدولة فى ملكية **شركة البترول البريطانية** (*) . والواقع أن سياسة الخصخصة لم تكن ماثلة إلا بقدر ضئيل فى بداية العهد التاتشرى ، فلم تظهر على الإطلاق فى البيان الانتخابى لعام ١٩٧٩ ، وبرزت لأول مرة كسمة مميزة للإدارة فى ظل حكومة المحافظين فى عام ١٩٨٢ ، عندما أدى الافتقار إلى الأموال اللازمة لتحديث صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى بريطانيا إلى إجبار الحكومة على التفكير فيما كان يُعَدّ آنذاك خطوة ثورية ـ ألا وهو خصخصة مرفق عام رئيسى .

ولم يكن ما دفع إلى تلك الخصخصة **الرشيمية** (**) مذهب ما ، وإنما دفع إليها منطق الأحداث . ذلك أنه أمام صناعة تحتاج بصفة عاجلة إلى تغذيتها برءوس أموال يتعذر الحصول عليها من الأموال العامة الخاضعة لرقابة الخزانة ، لم يكن هناك خيار سوى الحصول عليها من أسواق رأس المال . ولكى يتحقق ذلك كان لابد من خصخصة تلك الصناعة . ومن سخرية الأقدار التى زخرت بها تلك الحقبة أن خصخصة **الشركة البريطانية للاتصالات السلكية واللاسلكية** (***) حققت درجة من النجاح استطاعت معها تمويل عملية التحديث التكنولوچى من مواردها الخاصة .

وقد ظهرت الخصخصة لأول مرة فى بيان انتخابى لحزب المحافظين فى عام ١٩٨٣ . وقائمة أصول الدولة التى تمت خصخصتها خلال السنوات التالية من السياسة الليبرالية الجديدة قائمة طويلة ودسمة . ففى عام ١٩٧٩ كانت المؤسسات الحكومية تملك معظم أو كل هيئات الفحم والصلب والغاز والكهرباء والمياه والسكك الحديدية وخطوط الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة النووية وبناء السفن ، كما كانت لها

(*) Britiah Petroleum .

(**) Seminal : أى عملية الخصخصة التى تنطوى على بذور عمليات الخصخصة المقبلة ـ المترجم .

(***) Britich Telecom .

حصص مهمة فى هيئات النفط والبنوك والنقل البحرى ورصف الطرق . وبحلول عام ١٩٩٧ كان كل هذا فى أيدى القطاع الخاص ؛ فضلا عن أن ما يفوق المليون من المستأجرين السابقين لمساكن البلديات (المساكن الشعبية) أصبحوا يمتلكون بيوتهم .

وجنبا إلى جنب مع هذه الخصخصة لممتلكات الدولة ، كان هناك تأميم شامل لمؤسسات الحكم المحلى والمؤسسات الوسيطة . فأعيد تنظيم الخدمات الصحية الوطنية والمدارس والمعاهد الفنية السابقة والجامعات والسجون وإدارة القضاء ، والهيئات المنظمة لقوات الشرطة ، إذ أخرجت من رقابة السلطات المحلية المنتخبة ديمقراطيا ، ووضعت تحت رقابة إدارات موازية (كوانج) غير منتخبة وهيئات قريبة من الحكومة المركزية يفترض أن تكون عرضة للمساءلة أمامها إن حوسبت أصلا . وبحلول عام ١٩٩٥ كانت هذه الإدارات الموازية تستخدم مزيدا من الموظفين وتنفق أموالا تزيد على ما كانت تنفقه هيئات الحكم المحلى . وأخيرا تم تطعيم كل المرافق العامة بآليات السوق ، مثل المناقصات التنافسية الإجبارية ، وربط المرتب بالأداء والربح ، وما شابه .

وتمركزت مؤسسات الحكم المختلفة ، التى ظلت السلطة فى بريطانيا فترات طويلة موزعة من خلالها ، تمركزا لم يشهده التاريخ من قبل فى زمن السلم . وفُرضت عليها جميعا آليات السوق أو صورٌ زائفة من الأسواق .

وكان **«تأميم بريطانيا»** (٤) الذى قامت به تاتشر يمضى جنبًا إلى جنب مع التغييرات التى فرضت على سوق العمل . كما أن تقليص قوة نقابات العمال ، والاقتراب من سوق للعمل ذات طابع فردى أكثر ، كان من بين الأهداف القليلة الشديدة الوضوح لحكومة تاتشر الأولى . وفى تآلف مع الالتزام بثبات الأسعار ـ طبقا للمذهب النقدى ـ الذى يتحقق بأية تكلفة اجتماعية أو اقتصادية ، حدد هذان الهدفان بصفة نهائية مصير استقرار ما بعد الحرب فى بريطانيا .

إن التوافق فى الرأى بين كينز وبفريدج لم يقتصر على العمالة الكاملة بوصفها الشرط المسبق الذى لا غنى عنه لقيام دولة رفاهة مستدامة ، بل فرض أيضا على الحكومة التزامًا صارمًا بالعمل على تحقيقه . وفى ظل حكومة تاتشر لم يكن التخلى الصريح عن مسئوليتها

---

(٤) انظر ، سيمون چينكنز ، **Accountable to None : The Toury Nationalization of Britain**، لندن : هاميش هاملتون ، ١٩٩٥ .

إزاء العمالة الكاملة مجرد تحول فى العقيدة الاقتصادية من كينز إلى **فريدمان**(*)، بل إنه أحدث تحولا أساسيا فى فهم وظائف الدولة . وفى هذا التحول لم يكن المستند الفكرى هو كتاب هايك **دستور الحرية**(**) ، أو أى انتحال من منظّرى الليبرالية الجديدة ، وإنما كتاب چون هوسكنز **سبل التقدم** (***) ، الذى يعد مرشداً إلى التعامل مع قوة نقابات العمال، وخلق سوق حرة للأيدى العاملة (لم يسبق نشر هذا الكتاب) . (٥)

وطبقا للفهم التاتشرى لدور الدولة، تكون مهمة الدولة هى تقديم إطار من القواعد واللوائح التى فى ظلها تصبح السوق الحرة ـ بما فيها سوق العمل ذات الدور الحاسم ـ ذاتية التنظيم . ومن هذه الرؤية يتعين تغيير وإضعاف دور نقابات العمال كمؤسسات وسيطة بين العمال والسوق . فأعيد تشكيل قانون التوظف . وكان النموذج المعاصر الذى سارت هذه التغييرات على هديه جملة وتفصيلا هو سوق العمل الأمريكية بمستويات حراكها العالية ، ومرونتها الشديدة فى تخفيض الأجور، وقدرتها على تخفيض التكاليف بالنسبة لأصحاب العمل .

وكان من بين ما ترتب على هذه السياسات حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة فى العمل الجزئى (لبعض الوقت) والعمل التعاقدى . ولم تعد المؤسسة البورچوازية للتدرج الوظيفى أو المهنة الثابتة خيارا عمليا لعدد متزايد من العمال . وأخذ عمال كثيرون من ذوى المهارة المحدودة يتكسبون أقل من الحد الأدنى الضرورى لإعالة أسرة . وعادت أمراض الفقر ـ مثل الدرن الرئوى وكساح الأطفال وغيرها . (٦) وأشير على أفراد الطبقات الوسطى السابقة بأن يصبحوا **«متعاملين فى الأوراق المالية»** (****) ، غير ملتحقين بأي

(*) **ميلتون فريدمان** : (١٩١٢ ـ ؟) ، عالم اقتصاد أمريكى ، له دراسات مهمة فى المسائل النقدية . حصل على جائزة نوبل فى عام ١٩٧٦ ـ المترجم .

(**) وردت إشارة فى الفصل الأول ، وسترد إشارة أخرى فى الفصل الثامن ، إلى كتاب فردريك ڤون هايك **Constitution of Liberty** ـ المترجم .

(***) **Stepping Stones** .

(٥) فيما يتعلق بكتاب **Stepping Stones** ، انظر ، دراسة هوجو يونج الممتازة عن مارجريت تاتشر ، **One of Us** ، لندن : پان بوكس ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١١٥ إلى ١١٨ .

(٦) مسح وطنى أجرته «رابطة الزائرين الصحيين» تحت عنوان ، **"Dickensian diseases return to haunt today's Britain"** ، نشرته جريدة **إندپندنت** ، عدد ٢٥ من نوفمبرعام ١٩٩٦ .

(****) التعبير الوارد فى المتن هو **"Portofolio person"** . ويرد فى المراجع تعبير **"Portofolio man-agement"** بمعنى شراء الأسهم وبيعها بغرض تحقيق ربح لشخص ما ـ المترجم .

شركة أو مؤسسة بعينها . وخلص مسح أجرى فى عام ١٩٩٦ إلى أن «التدرج الوظيفى التقليدى قد انتهى ، وبات مجرد ذكرى» . [٧]

وفى الوقت نفسه ، قُلِّصت استحقاقات مزايا الرعاية الاجتماعية بالنسبة للجميع ، وأصبح الغرض من إعانة البطالة (مثل **«إعانة الباحثين عن عمل»** [*] التى تقررت فى عام ١٩٩٦) هو بالتحديد إجبار المستفيدين منها على قبول العمل بفئات الأجر التى يحددها السوق . وقد لا يكون خيالا أن نسمع هنا صدى للإصلاحات التى أتى بها «قانون الفقراء» الصادر فى ثلاثينات القرن التاسع عشر . ففى كلتا الحالتين كانت النتيجة هى فقدان الموظفين لقدر كبير من قوة المساومة الاقتصادية .

إن تناقض السوق الحرة الأبعد غورا هو أنها تعمل على إضعاف المؤسسات الاجتماعية التقليدية التى كانت ترتكز عليها فى الماضى ـ والأسرة خير مثال لذلك . فقد ازدادت هشاشة الأسرة التقليدية وتدنى شأنها طوال الحقبة التاتشرية . وهبطت نسبة المتزوجات ، اللاتى تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والخامسة والأربعين ، من ٧٤ فى المائة فى عام ١٩٧٩ إلى ٦١ فى المائة ، على حين ارتفعت نسبة المعايشة على طريقة الأزواج من ١١ فى المائة إلى ٢٢ فى المائة خلال الفترة نفسها . كما زاد عدد حالات الولادة خارج الزواج إلى أكثر من الضعف خلال الثمانينيات ، وزادت نسبة الأسر وحيدة الوالد [**] من ١٢ فى المائة فى عام ١٩٧٩ إلى ٢١ فى المائة فى عام ١٩٩٢ ، وكانت أكبر زيادة مفردة توجد فى عدد الأمهات العزباوات اللاتى لم يسبق لهن الزواج .

وبحلول عام ١٩٩١ كانت هناك حالة طلاق لكل زيجتين فى بريطانيا . وهذا أعلى معدل للطلاق فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى ، ولا يوجد له مثيل إلا فى الولايات المتحدة . [٨] فهل من قبيل الصدفة أنه ليس هناك بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى ، عدا بريطانيا ، فرض على سوق العمل فيه تحررا من الضوابط المنظمة لها لتصبح وفق النمط

---

(٧) **Transition and Transformation : Employee Satisfaction in the 1990s** ، لندن : بحوث المسح الدولى ISR ، ١٩٩٦ .

(*) **Job Seekers Allowance** .

(**) تستخدم كلمة الوالد هنا بمعنى الأب أو الأم . والمقصود هنا هو الأسرة التى يوجد بها الأب فقط من غير الأم ، أو التى توجد بها الأم فقط من غير الأب ، أى الأسرة التى يعولها أحد الوالدين منفردا . [وعبارة الأسرة وحيدة الوالد الواردة فى المتن ترجمة لعبارة **One - parent family**] ـ المترجم .

(٨) قد توجد دراسة لهذه الشواهد فى روث ليستر ، **"The Family and Women"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده د. كاڤاناغ أ. سيلدون ، **The Major Effect** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٤ .

الأمريكى ؟ إن تلك المدن البريطانية التى حققت فيها السياسات التاتشرية الخاصة بتحرير سوق العمل من الضوابط أعظم نجاح فى تخفيض معدلات البطالة ، كانت هى المدن التى عرفت فى مقابل ذلك أعلى معدلات الطلاق وتصدع الأسر . (٩)

بل إن الأمر الأشد وقعًا كان نموّ **طبقة دنيا** (*) . فالنسبة المئوية للأسر البريطانية التى لا تتقاضى معاشًا تقاعديا وكل أفرادها بلا عمل ـ أى لا يوجد بين أفرادها من يعمل فى الاقتصاد الإنتاجى ـ زادت من ٦ر٥ فى المائة فى عام ١٩٧٥ إلى ١٦ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٥ ، وإلى ١٩ر١ فى المائة فى عام ١٩٩٤ . (١٠) وتواصلت هذه الزيادة ، بل ربما تسارعت ، فى ظل حكومة چون ميچور . وفيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٧ حدثت زيادة مقدارها ١٥ فى المائة فى عدد **الوالدين الوحيدين** (**) العاطلين عن العمل . (١١)

ولنقلها صراحة : إنه توجد فى بريطانيا اليوم أسرة واحدة تقريبا من كل خمس أسر (مع استبعاد أصحاب المعاشات التقاعدية) لا يعمل أىٌّ فرد من أفرادها . وهذا يمثل حجما من الإقصاء الاجتماعى غير معروف فى أى بلد أوروبى آخر ، لكنه مألوف فى الولايات المتحدة منذ مدة طويلة . وقد حدث هذا النمو المأسوى لطبقة دنيا كنتيجة مباشرة للإصلاحات الليبرالية الجديدة فى ميدان الرعاية الاجتماعية ، لا سيما من حيث أثرها على الإسكان . وكثيرا ما يمتدح التخلص من المساكن المملوكة للمجالس البلدية (المساكن الشعبية) ببيعها لشاغليها باعتبار ذلك قصة نجاح تاتشرية . ومن المؤكد أنها كانت ذات دلالة انتخابية بوصفها مصدر تأييد للتاتشرية فى الثمانينيات ، برغم أنها على الأرجح قد أضرت بحزب المحافظين فى التسعينيات . أما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فإن القضاء على الجزء الأكبر من المساكن المملوكة للمجالس البلدية كان من العوامل الرئيسية التى ساعدت على ظهور ثقافة التبعية الليبرالية الجديدة . وقد أفادت التقديرات بأن الإنفاق على إعانات

---

(٩) للحصول على بيّنة فيما يتعلق بتأكيد الصلات بين حراك سوق العمل وتصدع الأسر ، انظر ، مايو دانكونا ، **The Ties That Bind** ، لندن : مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٦ .

(*) **Underclass** ، وهناك الطبقة العليا Upperclass ؛ والطبقة الوسطى Middleclass ـ المترجم .

(١٠) مسح أجراه پول جريج وچوناثان وادزويرث فى مدرسة لندن لعلم الاقتصاد ، نشر فى جريدة **أوبزرفر** ، عدد ١٠ يناير ١٩٩٧ ، الصفحة ١٠ .

(**) جمع «الوالد الوحيد» ، أى أحد الوالدين (الأب أو الأم) منفردا . وعبارة «الوالدين الوحيدين» ترجمة لعبارة "lone parents" ـ المترجم .

(١١) المصدر : مكتبة مجلس العموم ، قام بتجميعها پيتر هاين ، عضو البرلمان ، ووردت فى جريدة **إندپندنت** ، عدد ٢٣ من ديسمبر عام ١٩٩٦ .

الإسكان خلال عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ كان أكثر من ١١ مليار جنيه إسترلينى ، وهو ما يعادل ٥ , ١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لبريطانيا ، ويزيد على عشرة أمثال التكلفة الكلية لإعانات الإسكان فى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠ . [١٢] وقد استعيض عن الإنفاق العام على الإسكان الاجتماعى بأموال تفوقه عدة مرات ، وتتمثل فى تخفيض إيجارات المساكن وتقديم إعانات لسداد الرهون العقارية . وهكذا أصبح ثمن خصخصة مساكن المجالس البلدية فى بريطانيا يتطلب زيادة هائلة فى الاعتماد على الإعانات .

والأمر الأكثر دلالة فى هذه التطورات هو الفارق بين التجربة البريطانية وتجربة بلدان أوروبية أخرى لم تخضع لفترة طويلة لسياسة عامة ليبرالية جديدة ، والتماثلات الصارخة بينها وبين الاتجاهات السائدة فى الولايات المتحدة . بل إن هناك ترابطا ملحوظا حتى فى السياسة العقابية . فمعدل الإيداع فى السجون البريطانية أعلى بكثير منه فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى (وإن كان لا يزال أدنى كثيرا من مثيله فى الولايات المتحدة) ، وهو يرتفع بسرعة . ففيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٥ زاد عدد نزلاء السجون فى بريطانيا بما يقرب من الثلث (ليصل إلى أكثر من ٥٠ ألف نزيل) .

أما عن الأرقام الخاصة بمعدلات الجريمة فإن الحصول عليها أكثر مشقة ، كما يعرف عنها أنها خادعة فى تفسيرها . ومع ذلك لا سبيل إلى الخطأ فى الحكم على الاتجاهات الشاملة . ففى عام ١٩٧٠ كان عدد الجرائم الخطيرة التى لدى الشرطة فى إنجلترا وويلز علم بها ٦ , ١ مليون جريمة ، وفى عام ١٩٨١ كان عددها ٨ , ٢ مليون جريمة . [١٣] وفى نهاية عام ١٩٩٠ كان عدد الجرائم المسجلة ٣ , ٤ مليون جريمة . وبالنسبة لعام ١٩٩٢ كان الرقم المقابل ٦ , ٥ مليون جريمة . وفضلا عن ذلك فإن تقرير عام ١٩٩٢ عن الجريمة فى بريطانيا كان يوحى بأن الرقم الحقيقى أقرب إلى ثلاثة أمثال الرقم الرسمى . [١٤]

وفى الوقت نفسه كانت هناك زيادة مطردة فيما تنفقه الدولة على إنفاذ القانون فى بريطانيا . ففيما بين الفترين ٨ ـ ١٩٧٩ و٢ ـ ١٩٨٣ زاد الإنفاق على قوات الشرطة بما يقرب من الربع بالأسعار الحقيقية ؛ وزاد عدد أفراد الشرطة حوالى عشرة آلاف فرد تقريبا ،

---

(١٢) جريدة **فاينانشيال تيمس** ، المقالة الافتتاحية ، عدد ٢٧ من أغسطس عام ١٩٩٦ .

(١٣) انظر ، إسكيد ، س. كوك ، **Post - War Britain : A Political History** ، هارموندويرث : پنجوين ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٣٥٤ .

(١٤) ت. موريس ، **"Crime and Penal Policy"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده كاڤاناغ وسيلدن ، **The Major Effect** ، المرجع السابق ، الصفحة ٣١٣ .

ليصل إلى أكثر من ١٢٠ ألفا فى وزارة مارجريت تاتشر الأولى . [١٥] (لم تكن تلك الزيادات فى رواتب رجال الشرطة وأعدادهم سمة انفردت بها إدارات چون ميچور .) وعلى وجه الإجمال فإن الجرائم من كل نوع ، وغالبية أشكال إنفاق الدولة على إنفاذ القوانين ، كانت تتجه إلى التصاعد طوال حكم تاتشر ـ وساد اتجاه مماثل فى التجربة النيوزيلندية وفى أمريكا فى عهد رونالد ريجان .

ويقدم تقييم سوسيولوچى حديث موجزا وافيا لعواقب التاتشرية على الجريمة والنظام الاجتماعى :

«فيما يتعلق بالجريمة بوجه عام ، توحى الدلائل بأن أفضل طريقة لفهم أسباب ارتكاب الأنواع الغالبة من الجرائم ، وتزايد الخروج على القانون فى العقد الأخير ، هو ربطها بالتغيرات الطويلة الأمد التى كانت تحدث فى المجتمع البريطانى طوال عشرين سنة تقريبا . . . . والوهن المتزايد فى الروابط الاجتماعية التقليدية للأسرة والمجتمع المحلى ، والتحول النهائى للوظيفة التقليدية للمدارس الابتدائية والثانوية التابعة للدولة ، من الضبط الاجتماعى الموجّه تربويا ، إلى ضبط اجتماعى موجّه نحو التنافس فى اكتساب المعارف والمهارات على نحو يؤدى إلى انقسام المجتمع على نفسه . . . لقد ذهب طى النسيان دور المدرسة الداخلية فى العهد الڤيكتورى ، التى ظلت نموذجا للتعليم الابتدائى بعد فترة غير قصيرة من مقدم القرن الحالى . . . وكان الاختفاء الفعلى لمجموعة من العاملين المساعدين فى مجال الضبط الاجتماعى ، من حراس مواقف السيارات إلى سائقى الحافلات ومراقبى الحضور فى المدارس ، هو الذى ترك رجال الشرطة معرضين بشدة للأخطار وغير مزودين بما يكفى للتعامل مع مشكلة الجريمة . . إن اللجوء المتزايد إلى الإيداع فى السجون كحل لمشكلات اجتماعية هو بالمثل عديم الأثر لكنه باهظ التكلفة . . فالجرائم من النوع الذى أصاب بريطانيا وجزءًا كبيرا من العالم فى العصر ما بعد الصناعى إنما هى تعبير عن ضيق أعمق أثرًا». [١٦]

إن الربط بين الأسواق الحرة وسياسات «القانون والنظام» لم يكن أبدا ربطا بغير قصد: فكلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية الوسيطة والضوابط الاجتماعية غير الرسمية لحياة المجتمع المحلى بفعل التغيير الاقتصادى الذى يدفعه السوق ، تعززت الوظائف

---

(١٥) إسكيد وكوك ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٥٤ .

(١٦) ت. موريس ، فى العمل الجماعى الذى أعده كاناڤاغ وسيلدون ، **The Major Effect** ، المرجع السابق ، الصفحات ٣١٤ إلى ٣١٦ .

التأديبية للدولة . ويبلغ هذا التطور نهايته عندما تصبح جزاءات القانون الجنائى هى السند الأساسى المتبقى للنظام الاجتماعى . ونقطة البداية هذه قد لا تكون جد بعيدة فى الولايات المتحدة .

وما جعل التاتشرية تقوّض ذاتها كمشروع سياسى هو النتائج الاجتماعية غير المقصودة التى تمخضت عنها . فالسياسة الاقتصادية التى تعجل باختفاء صناعات ومجاورات سكنية ، تحمل الناخبين على الارتياب فى ولاء القائمين عليها . ويصدق ذلك بوجه خاص على بريطانيا حيث الانتماءات الانتخابية والثقافة الرفيعة كانت دائما ذات ارتباط وثيق وعميق . وقد أدت السياسات التاتشرية ، فى تعجيلها بتلاشى الثقافة الرفيعة القديمة ، إلى إضعاف السند القديم العهد لحزب المحافظين . ففى أول الأمر كان ذلك يعمل لصالح تاتشر من الوجهة السياسية ، بتحول ناخبين قدامى لحزب العمال إلى التصويت إلى جانب المحافظين ، ولكنه فى المدى الأطول مثلما أضعف التأييد للمحافظين فى صفوف الطبقات الوسطى جعل استمرار حكم المحافظين أمرا مستحيلا .

كذلك شجعت السياسات التاتشرية نموا صارخًا فى التفاوت الاقتصادى . فطبقا «لتقرير راونترى عن الدخل والثروة» ، وهو تقرير له حجيته ، زاد التفاوت فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٧٧ و١٩٩٠ بسرعة أكبر مما زاد فى كل البلدان المماثلة ، عدا بلد واحد . وبعد عام ١٩٧٩ لم تعد المجموعات الأدنى دخلا تستفيد من النمو الاقتصادى . ومنذ عام ١٩٧٧ زادت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه . (١٧) **وفى الفترة ٤ ـ ١٩٨٥ كانت حصة خمس السكان الأكثر ثراء من الدخل بعد اقتطاع الضريبة ـ ٤٣ فى المائة ـ أكبر مما كانت عليه فى أى وقت بعد الحرب .** (١٨)

وبرغم نشوء درجات تفاوت فى كثير من بلدان العالم الأول ، فإن ظهور التفاوتات الاقتصادية وحجمها فى بريطانيا يفوقان كثيرا ما يحدث فى سائر تلك البلدان . ولم يكن نمو التفاوت أسرع إلا فى نيوزيلندا .

وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى مايو ١٩٩٧ جاءت حصة المحافظين من

---

(١٧) **Joseph Rountree Foundation Inquiry into Income and Wealth** ، المجلد الأول ، يورك : فبراير ١٩٩٥ ، مؤسسة جوزيف راونترى ، الصفحة ١٥ .

(١٨) **Joseph Rountree Report** ، المرجع نفسه ، المجلد الثانى ، الصفحة ٢٣ .

التصويت الشعبى أدنى مما كانت عليه فى أى وقت منذ **«قانون الإصلاح الكبير»**(*) لعام ١٨٣٢ . لقد حطمت الثورة التاتشرية حزب المحافظين . واندحار المحافظين له أسباب عديدة بعضها أخطاء سياسية كان يمكن تجنبها ، وبعضها الآخر مصادفات تاريخية ما كان لها أن تحدث . وتعتبر ضريبة الرءوس مثالا لخطأ كان يمكن تحاشيه . كما أن الخطاب التاتشرى الطنان حول الاتحاد الأوروبى الذى أصم الآذان فى الفترة التى سبقت سقوطها مباشرة، كان من الممكن ألا ينبئ بتغيير أساسى فى سياستها ، ولكنه أفزع المؤيدين للاتحاد الأوروبى فى حزبها وفى دوائر الأعمال . أما أزمة **جنون البقر** (**) التى أرقت حكومة چون ميچور المحتضرة فإنها ترتبت على سياسات مضللة ، وإن جاء حدوثها مصادفة .

وكما يحدث دائما فى الحياة السياسية، كان للحظ فى بعض الأحيان دور حاسم . ذلك أن تاتشر كانت قريبة جدا من الفشل فى **أزمة «وستلاند»** (***) التى كان يمكن عندها أن تنتهى تجربة السوق الحرة فى بريطانيا . (١٩) كما كان يمكن لهزيمة عسكرية كبيرة فى حرب جزر فوكلاند مع الأرچنتين أن تحدث أصداء تشل حركتها . وأسوة بكل السياسيين اعتمدت مارجريت تاتشر على رصيدها من الحظ . وفعلت ذلك حتى عام ١٩٩٠ ، عندما أطاح بها انقلاب دبره حزب المحافظين ضدها .

وجاء انتصار چون ميچور المفاجئ فى الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢ ، فمنح التاتشرية فرصة جديدة للعيش . ففى ذلك الوقت كان الناخبون قد انتهوا إلى القبول بفكرة أن السير الجيد للاقتصاد لا يعزى إلى براعة الحكومة فى إدارته ، ولكنه نتيجة عارضة لحالة الأسواق العالمية . وقد سعت الحكومات البريطانية ، حتى الثمانينيات ، إلى

(*) **Great Reform Acts** : صدرت فى إنجلترا فى عهدى الملك وليم الرابع والملكة ڤيكتوريا ، ابنة أخته التى خلفته، مجموعة قوانين لتعديل التمثيل النيابى ، ووضع قواعد جديدة لانتخاب أعضاء مجلس العموم . **«وقانون الإصلاح الكبير»** هو قانون الإصلاح الذى أصدره الملك وليم الرابع فى عام ١٨٣٢ ـ المترجم .

(**) **BSE** .

(***) وستلاند هى المنطقة التى توجد بها مصانع الطائرات الهليكوپتر (المروحيات) التابعة لوزارة الدفاع البريطانية . وفى إحدى نوبات الخصخصة، قررت حكومة تاتشر بيع هذه المصانع للقطاع الخاص، فتقدمت بضع شركات أوروبية لشرائها . وقد أثار هذا القرار هياجا شديدا فى أوساط الرأى العام فى بريطانيا ، وذلك بسبب ما لمصانع كهذه من اعتبار قومى وأهمية إستراتيچية . فتراجعت حكومة تاتشر عن قرارها . وترتب على هذه الأزمة استقالة وزير الدفاع فى حكومتها ميشيل هازلتاين ـ المترجم .

(١٩) انظر ، هوجو يونج ، المرجع السابق ، الصفحات من ٤٣٥ إلى ٤٥٨ .

تراصف الدورة الاقتصادية مع الدورة الانتخابية . وحاولت أن تدير الاقتصاد بما يحقق مصلحتها عن طريق سياسات «التوقف والإقدام» . وكان من أهداف «اليمين الجديد» الرئيسية، جعل الناخبين يفصلون ما بين الحكومات والتقلبات الاقتصادية ، وبذلك تشكلت عقلية الرأى العام بحيث غدا باستطاعة الحكومات أن تحمِّل الأسواق العالمية المسئولية عما يصيب الاقتصاد .

وقد أظهرت نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ أن «اليمين الجديد» قد نجح فى استراتيجيته الرامية إلى فك الارتباط بين الأداء الاقتصادى وفهم الناخبين لكفاءة الحكومة . ولكن هذا النصر كان قصير الأمد ومتناقضا فى نتائجه . فعندما طردت بريطانيا فى عام ١٩٩٣ من **«آلية أسعار الصرف الأوروبية»** (*) استقرت من جديد فى إدراك الناخبين الصلة بين كفاءة الحكومة وأداء الاقتصاد .

وكانت هذه العودة إلى الربط بين الأمرين كارثة بالنسبة للمحافظين . ومع ذلك ظل الانفصام الذى أوجدته سياسة «اليمين الجديد» فى الثمانينيات بين الأداء الاقتصادى وكفاءة الحكومة قابعا فى أذهان الناخبين . ولم يجن المحافظون فائدة تذكر من الانتعاش الاقتصادى فى منتصف التسعينيات .

إن الرأى العام البريطانى يَعُدّ اقتصاد السوق أمرًا مسلمًا به . ولئن كان فى يوم ما يتعاطف مع المشروعات الاشتراكية للتخطيط الاقتصادى ، فإن الأمر لم يعد كذلك اليوم . وهذا الرأى العام يناوئ أيضا سيطرة الأسواق على حياة المجتمع سيطرة متحررة من الضوابط ؛ ويود أن يرى بعض الخدمات الجوهرية ـ الرعاية الطبية الأساسية ، التعليم ، الحماية من الجريمة ـ متاحة للجميع كعلامة على المواطنة . ويقاوم المضى فى تحويل خدمات عامة ، مثل رعاية كبار السن ، إلى سلعة فى السوق . كما أنه لا يقبل حراك العمل على الطريقة الأمريكية . ذلك أن ٦٠ فى المائة من البريطانيين البالغين يعيشون فى أماكن لا تبعد أكثر من خمسة أميال من مسقط رأسهم ـ وتلك نسبة أعلى مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر .

لقد أخفقت التاتشرية إخفاقا ذريعا فى تغيير هذه المواقف البريطانية . ذلك أن قيم

(*) **ERM (Enchange rate mechanism)** : أسلوب لتثبيت أسعار الصرف داخل النظام النقدى الأوروبى ، بحيث تتحرك صعودا وهبوطا داخل حدود معينة لا يترتب عليها تغيير فى الأسعار الدولية لجميع العملات داخل النظام ـ المترجم .

المعونة المتبادلة والعدل العميقة الجذور، تقف سدّا يعوق الاستعادة الكاملة للسوق الحرة فى بريطانيا . كما أنه مع تحديث المجتمع الذى روّجت له سياسات تاتشر، أخذت المشروعية العامة للسوق الحرة تتضاءل فى نظر عامة الناس . فالمعتقدات والممارسات التى كانت الأسواق الحرة تستطيع العمل فى ظلها فى منتصف الحقبة الثيكتورية كانت ضعيفة أو مفتقدة فى عام ١٩٧٩ ، بل كانت أكثر ضعفا عندما فقد المحافظون السلطة فى عام ١٩٩٧ . وعملت السوق الحرة على تشتيت ما تبقى منها . ففى بريطانيا ، كما فى غيرها، أثارت التصدعات الاجتماعية التى أحدثتها السوق الحرة امتعاضًا سياسيًا قويًا أحبط جزئيا طموحاتها السياسية .

إن إعادة هيكلة الاقتصاد التى نفذتها السياسة التاتشرية فى بريطانيا هى فى خطوطها الأعم يستحيل أن ترجع عنها أي حكومة لاحقة . إنها لم تتغلب على انحدار بريطانيا الاقتصادى الطويل الأمد . وهى فيما عدا قطاع أو قطاعيْن على الأكثر ، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الترويحية ، لم تولد «ثقافة المغامرة» التى تحدث منظروها وكتبوا عنها . ومع ذلك ، وبالتحديد بسبب الضعف المستمر للاقتصاد البريطانى ـ اعتماده على الاستثمارات الأجنبية والأسواق العالمية لرأس المال ـ فإنه ليس بوسع أي حكومة الآن الوقوف فى وجه سياسات الخصخصة ، أو العمل بحسم من خلال النظام الضريبى على معالجة الزيادة فى أوجه التفاوت الاقتصادى .

ولقد فرض التاريخ على الحكومة العمالية التى انتخبت فى مايو ١٩٩٧ مهمة تعزيز القيم الاشتراكية الديمقراطية فى وقت اختفت فيه المؤسسات والسياسات التاريخية للاشتراكية الديمقراطية . (٢٠) وعلى حكومة تونى بلير ، بوصفها أول حكومة فى أوروبا فى حقبة ما بعد الاشتراكية الديمقراطية (*) ، أن تسعى إلى التوفيق بين اقتصاد سوق تحللت ضوابطها والترابط الاجتماعى . وينبغى لها أن تفعل ذلك فى بيئة طَبَعتها سياسات السوق الحرة، ومسيرة العولمة الاقتصادية إلى الأمام بلا رجعة ، ببصمة لا تمحى خلال الفترة التاتشرية الطويلة الأمد .

---

(٢٠) حول انصرام الاشتراكية الديمقراطية ، انظر ، المصنف الذى أعددته تحت عنوان **After Social Democracy** ، لندن : ديموس ، ١٩٩٥ ؛ والذى أعيد نشره فى كتابى ، **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٦ ، الفصل الثانى .

(*) كيف يمكن أن يقال إن أوروبا الآن فى حقبة ما بعد الاشتراكية الديمقراطية ، على حين تقوم فى بلدان أوروبية كثيرة حكومات اشتراكية ديمقراطية (بريطانيا ، فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وغيرها)؟! ـ المترجم .

عززت السياسات الاقتصادية التاتشرية ، وعجّلت تنامى غالبية القوى الاجتماعية والاقتصادية التى أفضت بعد ذلك إلى انحلال الأسر والمجتمعات المحلية التقليدية ، كما دفعت المجتمع البريطانى إلى سير اضطرارى صوب مرحلة متأخرة من الحداثة .

ونادرا ما يفهم دور التاتشرية كمشروع تحديثى . فالطابع السلفى للأيديولوچية الليبرالية للسوق يمكن أن يكون خادعا . وقد أدت إعادة هندسة السوق الحرة أخيرا فى بريطانيا الحديثة إلى تحلل آخر بقايا النظام الاجتماعى الذى أمدها بأسباب البقاء فى القرن التاسع عشر ؛ فقد أزيحت من الطريق إلى حد كبير ، لا الأسرة التقليدية فقط ، وإنما الثقافة الرفيعة المتمثلة فى مراعاة الغير واحترام الذات ، والتى لم يكن لحرية السوق غنى عنها .

إن منظرى التاتشرية ذوى الصخب العالى ، وأتباعهم من أصحاب العقول المستغلقة ، لم يدركوا أو يفهموا أبدا أحد آثار السياسات التاتشرية ، وهو إخضاع الثقافة البريطانية الرفيعة التى شوّهت ، لتحديث أعمق أثرا مما دأب حزب العمال ذات يوم على محاولته .

وعن طريق فرض تحديث جبرى على كثير من جوانب الحياة فى بريطانيا ، تمكنت التاتشرية من جعل مشروعات منافسيها السياسيين بالية عفا عليها الزمن . فهمّشت جناح "One Nation Toryism" (*) فى حزب المحافظين ، والاشتراكيين الديمقراطيين الذين انفصلوا عن حزب العمال فى أوائل الثمانينيات . ولم يكن لدى أىٍّ من الطرفين رؤية واضحة لحجم التغيرات التى كانت جارية فى بريطانيا . لقد كان كلاهما يعتمد ، وإن يكن بطرق مختلفة ، على ثقافة رفيعة كانت التاتشرية تعمل على تقويضها . وكان دحر هذه المشروعات السياسية المتنافسة أحد النجاحات البارزة التى حققها «اليمين الجديد» فى بريطانيا . ولكن التاتشرية ، بإبعادها هذه الاتجاهات السياسية من قلب الساحة السياسية فى بريطانيا ، خلقت بعض الظروف التى عجلت بنهايتها .

وكان من السخريات الكثيرة للتاتشرية علاقتها بالدولة القومية . ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة جردت الدولة القومية من الجانب الأعظم من قدرتها على

(*) جناح فى داخل حزب المحافظين أكثر يمينية ورجعية من الحزب نفسه ، وقد أعطى لنفسه هذا الاسم الذى لا توجد له ترجمة عربية ـ المترجم .

التأثير فى الحياة الاقتصادية للبلد ، على حين كان الخطاب التاتشرى العلنى الرنان يلبس هذه المؤسسات ـ بعد تجريدها من فعاليتها ـ ستارا باليا من السلطة . فادعى أن الدولة القومية ذات أهمية فائقة ، وأن الثقافة القومية جوهرية للحفاظ على النظام الاجتماعى . ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة كانت تكيل الثناء على انفتاح الاقتصاد البريطانى على الأسواق العالمية ، كما لم يحدث من قبل .

إن الخطاب المنادى بعولمة اقتصادية لا ترحم ، كان مقترنا بتأكيده أن الثقافة القومية المشتركة هى المرجع الوحيد ، وأنها مفيدة فائدة لا غنى عنها . وأدَان الليبراليون الجدد بحزب المحافظين علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبى بوصفها قيدا على سيادتها القومية . وقالوا إنه لا يمكن أن يراود أي حكومة قومية أمل إبداء مقاومة عنيفة للأسواق العالمية . وجاء تمجيد الدولة القومية ذات السيادة فى نفس اللحظة التاريخية التى أعلن فيها من أقاموها أنها لا لزوم لها من الناحية الاقتصادية .

وفى وسائل الإعلام شجعت السياسات التاتشرية فى إيجابية تفتيت الثقافة القومية المشتركة عن طريق العولمة . فالمؤسسات القومية حقّا ، مثل هيئة الإذاعة البريطانية ، كانت تُهاجَم بلا رحمة ، على حين بدأ بنشاط التدويل التجارى لوسائل الإعلام . وأُنكر على الدولة القومية أى دور محورى حتى فى تجديد الثقافة القومية .

كما أن المؤسسات الاجتماعية الوسيطة التى اعتمدت عليها السوق الحرة فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الڤيكتورية أصبحت عراقيل تحول دون إعادة بنائها فى أواخر القرن العشرين . وبات ينظر إلى الاتحادات المهنية والسلطات المحلية والجمعيات التعاونية والأسر المستقرة على أنها عوائق فى وجه الفردية والحراك اللذين تتطلبهما الأسواق المتحررة من الضوابط ، إذ إنها تحدّ من سلطة الأسواق على الناس . وفى سياق حداثة فى مرحلة متأخرة لا مناص من أن تؤدى إعادة هندسة السوق الحرة إلى إضعاف المؤسسات الوسيطة أو تدميرها ، وكان هذا بالفعل هو مصيرها فى بريطانيا .

ومن الغريب أنه ما زال يوجد إلى الآن من يَعُدّون اقتران الأسواق الحرة بالاضطراب الاجتماعى من الأمور الشاذة . فحتى لو أمكن جعل السوق الحرة نفسها مستقرة ، فمآلها المحتوم أن تكون عامل تدمير للمؤسسات الأخرى التى يتم بوساطتها الحفاظ على التماسك الاجتماعى . ولا يمكن لأى مجتمع أن يختار السوق الحرة ثم يطمع فى تجنب نتائجها .

إن إعادة هندسة السوق الحرة هى بالكاد مشروع سياسى ؛ وتأثيرها هو منع استمرار الأوضاع الثقافية والمؤسسية على ماهى عليه ، وليس تجديدها . كما أن مشروع «اليمين» فى الظروف الراهنة لا يمكن أن يكون الحفاظ على الأعراف الثقافية . إنه يدعى الرغبة فى التقدم ـ لكنه التقدم من غير أهداف ثابتة . ذلك أن تعريف التقدم لدى مفكرى «اليمين الجديد» ، ذوى الرؤية الأوضح والصراحة الأكثر ، هو أنه «حركة من أجل الحركة» .(٢١)

ويجب على أى محافظ حقيقى أن ينظر إلى هذا كوصفة من أجل تغيير بلا غاية أو هدف ـ بعبارة أخرى كتعبير عن العدمية . وعندما يستخدم مصطلح «التقدم» فى أغراض أكثر تحديدا ، هى بلا شك الأغراض التى تهم الليبراليين الجدد ، فإنه يدل على التغيير الاجتماعى الذى لا يتوقف ، والذى تفرضه على الناس حتميات الأسواق الحرة . ومن هذه الضرورات تنشأ التناقضات التى لا سبيل إلى حلها ، والتى تؤدى إلى إخفاق المشروع .

إن الثورة الدائمة التى تسببها السوق الحرة تنكر أن يكون للماضى أى ثقل أو وزن . وهى تلغى السوابق وتنتزع خيوط الذاكرة وتبعثر المعارف المحلية . كما أنها بتفضيلها الخيار الشخصى على أي منفعة عامة ، إنما تتجه إلى جعل العلاقات بين الناس مؤقتة وقابلة للانفراط . وفى ثقافة يكون الخيار فيها هو القيمة الوحيدة التى لا نزاع حولها ، ويعتقد فيها أن الحاجات غير قابلة للإشباع ، ما الفرق بين مبادرة بالتطليق واتجار فى سيارة مستعملة ؟ إن منطق السوق الحرة هذا ، المتمثل فى أن كل العلاقات تصبح سلعا استهلاكية ، ينكره منظروها بحنق ، لكنه ظاهر بجلاء فى الحياة اليومية للمجتمعات التى تكون السوق الحرة سائدة فيها .

يقول **فرنسيس فوكوياما** (*) بلا مبالاة : «إذا كانت الديمقراطية والرأسمالية تعملان على خير وجه عندما تنشطهما الأعراف الثقافية المستمدة من مصادر غير ليبرالية ، عندئذ ينبغى أن يكون واضحا أن الحداثة والعرف يمكن أن يتعايشا فى توازن ثابت لفترات زمنية ممتدة» (٢٢) . ولا يمكن بطبيعة الحال ، كما اعترف كارل

---

(٢١) ف . أ . هايك ، **The Constitution of Liberty** ، شيكاغو : هنرى ريجنرى ، ١٩٦٠ .

(*) **فرنسيس فوكوياما** : كان نائبا لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية ، ويعمل حاليا مستشارًا لمؤسسة راندكورپوراش فى واشنطن . من أشهر كتبه **The End of History and the Last Man** ، وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها حسين أحمد أمين تحت عنوان **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، وصدرت عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ المترجم .

(٢٢) فرنسيس فوكوياما ، نيويورك ولندن : ذى فرى پرس ، الصفحة ٣٥١ .

يقول **فرنسيس فوكوياما** (*) بلا مبالاة : «إذا كانت الديمقراطية والرأسمالية تعملان على خير وجه عندما تنشطهما الأعراف الثقافية المستمدة من مصادر غير ليبرالية ، عندئذ ينبغى أن يكون واضحا أن الحداثة والعرف يمكن أن يتعايشا فى توازن ثابت لفترات زمنية ممتدة» (٢٢) . ولا يمكن بطبيعة الحال ، كما اعترف كارل ماركس وماكس ڤيبر (**) ، التوفيق بهذا اليسر بين الحداثة والعرف . وفى المراحل المتأخرة من الأزمنة الحديثة تعمل العولمة ضد الأعراف التى ترثها من المراحل المبكرة للعصر الحديث . وعندما تلقى دولة أتت متأخرة إلى الحداثة بثقلها خلف السوق العالمية ، فإنها تعمل على بعثرة تلك الأعراف الموروثة فى الرياح . وليس بإمكان أى قدر من الهندسة الاجتماعية ذات الطابع المحافظ أن تجمع معا خيوط العنكبوت التى عصفت بها التكنولوچيات الجديدة والأسواق المتحررة من الضوابط .

وربما كان متوقعا من الحكومات التى يسيطر عليها مسئولون يجاهرون بسياساتهم المحافظة السافرة أن تعمل فى وقتنا هذا بوصفها صانعة سلم من أجل فرض التحديث على المجتمعات التى يحكمونها . وليس أقل توقعا أن يعجز المنظرون المحافظون الجدد عن فهم المعضلة التى وقعت فى شراكها المجتمعات التى تسيطر عليها السوق الحرة .

إن الإقرار بأن الرأسمالية الفردية تهدم الأعراف الثقافية بنجاح أكثر من أي حكومة ، هو إشادة بقوى السوق ، وإبداء رأى فى حدود تدخل الدولة . ومن الغريب أن يؤكد المفكرون اليمينيون على عجز الدول فى مجال الحياة الاقتصادية ، ثم يعلقون هم أنفسهم آمالا عريضة عليها بوصفها أدوات فاعلة فى تصريف شئون المجتمع . بل إن الأكثر تضاربا فى تفكير «اليمين الجديد» ، الذى يتصور ، مثلما تفعل الماركسية الدارجة ، أن التغيرات

(*) **فرنسيس فوكوياما** : كان نائبا لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية ، ويعمل حاليا مستشاراً لمؤسسة راندكوربويشن فى واشنطن . من أشهر كتبه **The End of History and the Last Man** ، وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها حسين أحمد أمين تحت عنوان **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، وصدرت عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ المترجم .

(٢٢) فرنسيس فوكوياما ، نيويورك ولندن : ذى فرى پرس ، الصفحة ٣٥١ .

(**) **ماكس ڤيبر** : (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) ، من علماء الاجتماع الألمان . أبدى اهتماما كبيرا بموضوع تطوير منهج للبحث فى علم الاجتماع . وفى رأيه أن علم الاجتماع ، على خلاف العلوم الطبيعية ، ليس محدودا بمجرد قوانين للسلوك ، وإنما عليه أيضا أن يحدد ما يسنده الناس إلى تصرفاتهم من معان . كان فى البداية من المعجبين ببسمارك ، وبأسلوب التسلط على الحكم ، ولكنه ناصر بعد ذلك الحكومة المسئولة على النسق الأمريكى ـ المترجم .

الاقتصادية هى التى تحدد السلوك ، هو أنه يغض الطرف بهذا القطع عما يحدثه تحرير الأسواق من آثار على الزواج والأسرة ومعدلات الجريمة .

إن معضلة «اليمين» اليوم هى أن النهج الثقافى المحافظ ليس من بين الخيارات المتاحة له ، ومصيره إلى أن يتأرجح بين تعزيز السوق الحرة بأي تكلفة ثقافية ، والتظاهر بالانتماء إلى النخبة الثقافية دونما مطمع فى كسب . وليس بوسعه أن يكون أكثر مقدرة من السوق الحرة على الثبات فى توازن مستقر . فهو يتأرجح ، بصورة غير يقينية وإن يكن بغير توقف ، بين التشاؤم غير المعقول بشأن الماضى التاريخى القريب ، والتفاؤل الجامح بشأن المستقبل القريب .

واليمين يحلو له اليوم أن يتصور أنه صوت الماضى . والحقيقة هى أن راديكاليته الجوفاء ، وحنينه إلى الماضى ، الكاشف عن تدهوره ، إنما يربطانه بجلاء ونهائيا بتشوش الحاضر . (٢٣)

إن يوتوبية اليمين الرجعية مغامرة باهظة التكلفة وتنطوى على المخاطرة . فالسلم والاستقرار هما آخر ما يتوقع وجوده فى مجتمعات تسمح لنفسها بالخضوع لحكمه . كما أن السياسات الرامية إلى دعم الأشكال التقليدية للحياة الأسرية ، وقمع أسوإ أعراض الإجرام ، لن تسعف كثيرا فى بعث روح جديدة فى المؤسسات والمجتمعات المحلية التى خربتها السوق الحرة . فقضاء اليمين وقدره فى المرحلة المتأخرة من الحقبة الحديثة هما تدمير ما يتبقى من الماضى فى محاولة يائسة لإعادة الحياة إليه .

وقليلة هى رؤى المستقبل التى لم يكن ما أحدثته من تضليل فى يوم من الأيام بأقل مما أحدثته نظرة هربرت ماركيوز أو ميشيل فوكو عن بلوغ السيطرة الرأسمالية على المجتمع حد الكمال ، وهى نظرة ما زالت رائجة حتى اليوم . وقد يكون باستطاعة المرحلة المتأخرة من الرأسمالية الحديثة الزج بالناس فى سجون عالية التقنية ، ورصد حركاتهم بكاميرات الفيديو فى أماكن عملهم وفى الشوارع الرئيسية ؛ ولكنها لا توصد عليهم قفصا حديديا

---

(٢٣) من أجل الوقوف على محاولة مبكرة لتتبع ما تنطوى عليه سياسة المحافظين فى بريطانيا التاتشرية من تدمير ذاتى ، انظر ، الدراسة التى أعددتها تحت عنوان **The Undoing of Conservatism** ، والتى قامت بنشرها مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، والتى أعيد نشرها كفصل سابع فى كتابى **Enlightenment's Wake : Politics and Culture at the Close of the Modern Age** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ ، وأعيد نشرها مرة أخرى مع ملحق جديد فى كتاب چون جرى وديفيد ويلتز ، **Is Conservatism Dead ?** ، لندن : پروفايل بوكس ، ١٩٩٧ .

من البيروقراطية ، أو تسجنهم إلى الأبد خلال موضع قدم فى تقسيم العمل . إنها تتركهم لحياة مقطعة الأوصال وخيارات متزايدة لا معنى لها .

إن بلاء اليوتوبيا الذى نواجهه ليس كابوسا من السيطرة الشمولية . **والسيكوباتية الأمريكية** ، بمازجتها بين الظواهر السريعة الزوال وانعكاس متأصل من العدمية ، تعد صورة تقريبية للأوضاع الحديثة المتأخرة أكثر صدقا من الصورة التى رسمها **كافكا** فى روايته **«القلعة»** . (*)

إن الأسواق الحرة هى أكثر العوامل قوة فى تحلل الأعراف فى عالم اليوم . إنها تكافئ ما هو جديد وتبخس قيمة الماضى ، وتجعل المستقبل عودة لا نهائية إلى الحاضر . والمجتمع الذى تحدثه مجتمع مبنى على التناقض وبروليتارى الطابع .

وكثيرا ما يُنعى على الأسواق الحرة نهجها المتعجل والقصير الأجل إزاء الاستثمار فى الصناعة . (٢٤) ولكن الأسواق الحرة شديدة التهور فى تعجلها بدكّ صرح الفضائل التى كانت ذات يوم معتمدة عليها . فهذه الفضائل ـ الادخار ، العزة القومية ، دماثة الخلق ، «قيم الأسرة» ـ غدت الآن قطعا متحفية لا تدر ربحا . إنها قطع صغيرة من تحف الزينة تنفض عنها الصحافة اليمينية الغبار من وقت لآخر ، ولكن ليست لها قيمة تذكر فى اقتصاد مبنى على أشياء سريعة الزوال .

إن أكثر رموز السوق الحرة فى أواخر القرن العشرين حظّا من البقاء لن يكون مارجريت تاتشر ، ويحتمل جدا أن يكون مادونا .

تجربة نيوزيلندا : تحول ثانٍ كبير فى صورة مصغرة

إن التجربة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا هى محاولة لبناء السوق الحرة كمؤسسة اجتماعية أكثر طموحا من أي محاولة نفذت فى أى مكان خلال هذا القرن . وهى مثال

(*) **فرانتز كافكا** : (١٨٨٣ ـ ١٩٢٤) ، روائى وكاتب ألمانى ، كتب بالألمانية . وتميزت كتاباته بتصوير الإنسان نهبا للقلق ، يطغى عليه شعور بالخطيئة والعزلة ، كما يعرض فيها عالما واقعيا ، ولكنه أشبه بالأحلام . له مؤلفات كثيرة من بينها : **«القلعة»** (١٩٢٦) ؛ **«أمريكا»** (١٩٢٧) ؛ **«التناسخ»** (١٩١٦)؛ **«طبيب القرية»** (١٩١٩) ـ المترجم .

(٢٤) انظر الكتاب الممتاز المثير للجدل الذى ألفه ول هاتون ، **The State We're In** ، لندن : چوناثان كيپ، ١٩٩٥ ، وذلك من أجل الاطلاع على نقد قوى للتعجل وقصر الأجل .

أكثر وضوحا من التجربة التاتشرية فى بريطانيا لتكاليف السوق الحرة وحدود ابتكارها من جديد . وقد كان من بين الآثار الكثيرة غير المألوفة للسياسة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا، خلق طبقة دنيا فى بلد لم يسبق وجود مثل هذه الطبقة فيه .

إن تجربة نيوزيلندا هى مشروع السوق الحرة فى ظروف المختبرات . ذلك أن الأيديولوچية الليبرالية الجديدة المتصلبة، قد شجعت على وضع برنامج للإصلاح الجذرى لم يدع أي مؤسسة اجتماعية كبرى على حالها . وقد بدأ الإصلاحات حزب الاشتراكية الديمقراطية قبل تحوله إلى حزب مزدوج التوجه ، وظل لفترة ما دون منافس سياسى جاد . وثمة عرف دستورى ، على نسق البرلمان الإنجليزى ، بمجلس واحد يتمتع بسلطة وبحرية عمل لا تقيدهما أي كوابح دستورية ، سمح بإجراء أعمق تحول قامت به دولة تدخلية حتى الآن لم نشهد له مثيلا .

وهكذا فإن دولة من أكثر النظم الاشتراكية الديمقراطية شمولا وسعة إدراك أصبحت دولة ليبرالية جديدة . ولازم ذلك مسخ بعيد الغور فى المجتمع النيوزيلندى . إن نتائج التجربة النيوزيلندية ومخاطرها حافلة بالدروس ، ولا نقول مشئومة .

والتجربة التى أعيدت فيهاهندسة السوق الحرة فى نيوزيلندا، تشبه فى وجوه كثيرة برامج التكيف الهيكلى المفروضة على حكومات البلدان النامية كشرط لمنحها قروضا من المؤسسات الدولية عبر الوطنية . ولكن نيوزيلندا لم تكن من بلدان العالم الثالث ـ وإنما كانت دولة اشتراكية ديمقراطية متقدمة . كما أن ممارسات تدخل الدولة فى الاقتصاد لحماية التماسك الاجتماعى كانت أعمق رسوخا فى نيوزيلندا منها فى أى بلد غربى آخر ، باستثناء السويد الاشتراكية الديمقراطية .

وربما كان إجراء تغيير أساسى فى السياسة فى أوائل الثمانينيات أمرا لا مفر منه . ولم يكن مجافيا للعقل أن تتخوف نيوزيلندا من احتمال فقدان وضعها ضمن اقتصادات العالم الأول . وأسوة بالتاتشرية فى بريطانيا ، لم يكن الدافع فى بادئ الأمر إلى خوض التجربة دافعا مذهبيا ، بل كان دافعا پراجماتيا . ذلك أن التجربة لم تنبت فى صفوف طبقة رجال السياسة النيوزيلنديين ، بل نشأت فكرتها فى صفوف موظفى الدولة . كما جاءت من إدراك وزارةالخزانة أن وضع نيوزيلندا كبلد من بلدان العالم الأول ليس من اليسير الدفاع عنه من الناحية الاقتصادية . وهذا بدوره كان نتاجا ثانويا للعولمة الاقتصادية الجارية الآن ، لاسيما ظهور اقتصادات تم تحديثها وحققت نجاحا فائقًا فى بلدان كانت حينذاك تنتمى إلى بلدان العالم الثالث ، مثل سنغافورة .

ولم يكن البرنامج الليبرالى الجديد لإعادة الهيكلة هو الاستجابة الوحيدة ، أو الأكثر وعدا ، للتدهور النسبى المتسارع فى نيوزيلندا . ومع ذلك ، فأسوة بما حدث فى بلدان أخرى ، بدا فكر «اليمين الجديد» فعّالاً فى إيجاد حلول راديكالية لمشكلات اقتصادية ما كان يمكن تركها مدة أطول دون علاج .

ونتيجة لهذا ، اقتلع من جذوره ما اضطلعت به حكومات حزب العمال فى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ ، وواصله بعد ذلك الحزب الوطنى ، وغدا تراثا لنيوزيلندا ، ألا وهو إقامة حكومة اشتراكية ديمقراطية ، واقتصاد كينزى موجه ومتماسك اجتماعيا . وفى الوقت الحاضر تقترب نيوزيلندا ، أكثر من أى بلد غربى ، من النموذج الليبرالى الجديد الخالص لحكومة هزيلة واقتصاد سوق حرة .

ذلك أنه فور وصول حزب العمال إلى السلطة فى يوليه عام ١٩٨٤ ، أو بعد ذلك بقليل ، ألغيت الرقابة على الصرف الأجنبى ، وتم تعويم العملة ، كما تم التخلص من الضوابط المفروضة على الأسعار والأجور وأسعار الفائدة والإيجارات والائتمان . وأزيلت الإعانات التى كانت تدفع لدعم الصادرات ، وألغيت تراخيص الاستيراد ، وخُفِّضت الرسوم الجمركية بمعدلات كبيرة . وتمت خصخصة غالبية المشروعات والأصول المملوكة للدولة . وفى قطيعة حاسمة مع ميراث نيوزيلندا الكينزى الطويل الأمد ، تم التخلى عن العمالة الكاملة باعتبارها من أهداف السياسة العامة ، وتبنى هدف المنادين بالمذهب النقدى ، وهو استقرار الأسعار . وتلك كانت تدابير للتحرر من الضوابط و «إحالة الدولة إلى الاستيداع» ، تدابير توافقت عن قرب مع التدابير التى تبنتها سائر حكومات «اليمين الجديد» ، لاسيما حكومة السيدة تاتشر فى بريطانيا .

كما اتخذ فى نيوزيلندا إجراء فريد من نوعه ، هو إلغاء تمويل المزارع ، وسحب كل أنواع المعونات والحماية المقدمة من الدولة ، فى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧ . ولم يكن أقل غرابة تحرير سوق العمل من الضوابط ، وهو إجراء تجاوز كثيرا القيود التى فرضت على سلطة نقابات العمال فى بريطانيا التاتشرية . وبحلول عام ١٩٩١ كان نظام المساومة الجماعية على الصعيد القومى قد استعيض عنه تماما بعقود العمل الفردية فى كل من القطاعين العام والخاص . وهو ما كان نتيجته وجود سوق عمل أكثر انصياعا لقوى السوق ، وأشد فردية بكل معنى الكلمة ، وذلك من أي سوق عمل أخرى . وأنشئ بنك مركزى مستقل مقصده الوحيد تحقيق استقرار الأسعار .

وتخلت الدولة فى نيوزيلندا عن مسئوليتها عن المستويات الإجمالية للعمالة فى الاقتصاد . والحقيقة أن هدف المعنيين بالسوق الحرة فى نيوزيلندا كان أن ينزعوا من أيدى الدولة الدوافع التى تمكنها من اتباع هذه أو تلك من سياسات الاقتصاد الكلى ، وذلك هدف تحقق إلى حد كبير .

وبالمثل فإن فرض نموذج ليبرالى جديد على الخدمات العامة ، جاء أبعد أثرا بكثير مما حدث فى أى بلد آخر (ربما باستثناء شيلى) . فحُوِّلت المستشفيات العامة إلى مشروعات تجارية ، وأرغمت على منافسة الجهات التابعة للقطاع الخاص التى تقدم خدمات الرعاية الطبية . وأقيم هيكل جديد للتعليم ، وعهد بمسئولية تقديم الخدمات التعليمية إلى مجالس المدارس المحلية . وفرضت المدارس رسوما مقابل خدماتها ، وطلب منها تكملة ميزانياتها عن طريق القيام بأنشطة تجارية . وخفِّضت الإعانات الاجتماعية من جميع الأنواع تخفيضا صارما . وتم تصنيف السكان إلى فئات اقتصادية تحدد مستويات ما تحصل عليها كل فئة منها فى صورة خدمات من الدولة . فأصبحت كل الخدمات التى تقدمها الدولة سلعة فى السوق . **وتم تقليص كل الوظائف التى تضطلع بها الدولة فى ميدان الرعاية الاجتماعية . وفى الوقت نفسه ، كما تلاحظ كلسى بلهجة جافة ، «استمرت الزيادة فى الإنفاق على الشرطة والمحاكم والسجون»** [٢٥] .

وتوجز كلسى جوهر تجربة نيوزيلندا بقولها : إن «نتيجة عقد من التكيف الهيكلى الجذرى كانت مجتمعا عميق الانقسام» [٢٦] . **وتقول فى تعليق أهَم : «فى أقل من عقد تحولت نيوزيلندا من معقل لتدخل الدولة لتحقيق الرفاهة إلى جنة ليبرالية جديدة . لقد انتقلت السلطة الاقتصادية والسياسية الحقيقية إلى خارج عالم الدولة المركزية . وفى مجرى هذه العملية التى يمكن تسميتها «خصخصة الدولة» أُختزل المواطنون إلى مستهلكين فى ساحة سوق الاقتصاد بدلا من ساحة سوق السياسة»** [٢٧] . **وثمة أدلة كثيرة تؤيد هذه التقييمات . ويذهب أحد التقديرات إلى أن ١٧,٨ فى المائة من سكان نيوزيلندا أصبحوا تحت خط الفقر فى عام ١٩٩١ .** [٢٨]

---

(٢٥) جين كلسى ، **Economic Fundamentalism** ، لندن وإيست هاڤن ، كنّيتكت : پلوتو پرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٥ . وأنا أدين كثيرا للدراسة التى لا غنى عنها التى أجرتها كلسى لتجربة نيوزيلندا .

(٢٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧١ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٩٧ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٥ .

وفى تزامن حاسم، حدثت الزيادة فى أعداد العاطلين عقب التخلى عن الكينزية وتبنى أهداف المذهب النقدى فى إدارة الاقتصاد الكلى ، جنبا إلى جنب مع اتخاذ مستحقات الرعاية الاجتماعية هدفًا، وإجراء عملية انتقاء وتخفيضات كبيرة فيها . وبينما كانت نهاية سياسة العمالة الكاملة تضطر الناس بدرجة متزايدة إلى الاعتماد على الرعاية الاجتماعية ، فإن دولة الرفاهة أحيلت هى نفسها إلى الاستيداع . وكانت النتيجة أن ظهرت فى نيوزيلندا شريحة اجتماعية لم يكن لها وجود قط عندما كان كاهل البلد مثقلا بدولة الرعاية الشاملة ـ شريحة دنيا مهمشة اقتصاديا ومستبعدة اجتماعيًا قوامها المعتمدون على الرعاية الاجتماعية .

ويرى كل من يألف النظريات واللغة الخطابية الطنانة المعروفة عن اليمين الأمريكى ، والتى كانت الإلهام الغالب للثائرين الليبراليين الجدد فى نيوزيلندا ، أن النمو غير المسبوق فى ذلك البلد لطبقة دنيا إنما هو مدعاة لكثير من السخرية . ذلك أن رسالة «اليمين الجديد» الأمريكى كانت دائما أن الفقر والطبقة الدنيا هما نتاجان للآثار المثبطة للحوافز الناجمة عن الرعاية الاجتماعية ، ولم تكونا نتاجين للسوق الحرة . ومن ثم تكون المخاطر المعنوية لدولة الرفاهة مخاطر عامة تنجم عن قوانين لا تتغير تحكم سيكلوجية الإنسان ـ شأن ميزات السوق الحرة وفضائلها . (٢٩)

ومن المؤكد أن هذا الادعاء قد أخفق دائما فى تفسير خبرة تلك المناطق الشاذة من العالم خارج حدود الولايات المتحدة . فهو لم يكن ينسجم أبدا مع تجربة بلدان أوروبا القارية ، حيث تعايشت طويلا مستويات من الإعانات الاجتماعية أكثر شمولا وسخاء من نظيراتها فى الولايات المتحدة مع عدم وجود أى شىء شبيه بطبقة دنيا من الطراز الأمريكى . وهو لا يكاد يمس من الناحية الفعلية أى جانب من خبرة البلدان الأنجلو سكسونية الأخرى . فأين هى الطبقات الدنيا المارقة من القانون فى النمسا أو النرويج ، حيث الإعانات الاجتماعية سخية ؟ وأين الطبقة الدنيا فى كندا ؟ وأين كانت الطبقة الدنيا فى نيوزيلندا القديمة فى الفترة التى سبقت الإصلاح؟ إن أسئلة كهذه لا تُسأل أبدًا ـ ناهيك عن أنها لا جواب عنها ـ فى عالم «اليمين الجديد» المتمركز حول أمريكا .

وفى نيوزيلندا حققت نظريات «اليمين الجديد» الأمريكى مأثرة نادرة وغريبة ـ وهى

---

(٢٩) للاطلاع على مثال لهذه اللغة الخطابية الطنانة ، انظر تشارلس مورّاى ، **Losing Ground : American Social Policy, 1950 - 1980** ، نيويورك : بيزك بوكس ، ١٩٨٤ .

مأثرة تدحض نفسها بنفسها عند تطبيقها العملى . ذلك أن إلغاء كل الخدمات الاجتماعية العامة تقريبا ، وتقسيم فئات الدخل إلى شرائح بغرض توجيه الإعانات الاجتماعية ، قد أسفرا ، على نقيض ادعاءات «اليمين الجديد» الواثقة ، عن نصب فخ ليبرالى جديد من الفقر .

إن الطبقة الدنيا الموجودة فى أواخر التسعينيات ليست نتاج المخاطر المعنوية للرفاهة العالمية . فالمؤكد أنها راقدة فى حضانة ثقافة التبعية ، ولكن هذه الثقافة جاءت جزئيا وليدة الإصلاحات الاجتماعية الليبرالية الجديدة وأسواق العمل التى تحررت من الضوابط . إن النمو المفاجئ لطبقة دنيا فى نيوزيلندا ، كما فى المملكة المتحدة ، هو مثال كلاسيكى لصنع الفقر على يد الدولة الليبرالية الجديدة .

وفضلا عن نمو الطبقة الدنيا ، شهدت نيوزيلندا نمواً مذهلاً فى التفاوت الاقتصادى من كل صنف . ذلك أن التشريع ، بفرضه نظام العقود الفردية على سوق العمل ، أضعف كثيرا ما كان لدى المستخدَمين من قوة المساومة إزاء أصحاب العمل . وفى الوقت نفسه أجريت تخفيضات فى المستويات الحدية لضريبة الدخل ، أثّرت بصفة خاصة فيمن هم عند القمة . وكانت النتيجة أن زادت الفوارق فى الدخل فى نيوزيلندا على ما هى عليه فى أى بلد غربى آخر .[٣٠]

إن تحول السلطة فى نيوزيلندا ، من مؤسسات الدولة المركزية إلى مؤسسات السوق، لم يحدث من تلقاء ذاته ؛ وإنما حدث ، مثلما كانت الحال فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الثيكتورية ، نتيجة لممارسة سلطة الدولة بصورة منتظمة وشاملة وبعيدة الأثر . كما استخدم نمط مختلف من الاستبدادية البرلمانية البريطانية لإعادة تشكيل اقتصاد نيوزيلندا وحياتها الاجتماعية . تقول كلسى : إن «سلطة حكومية مركزية قوية قامت ، فى غضون عقد من الزمان ، بإجراء تغيير ثورى فى اقتصاد نيوزيلندا وحياة شعبها ، وذلك فى تجاهل تام للعملية الديمقراطية والممارسات السياسية التعددية ، وبمساندة نخبة من القطاع الخاص» [٣١] .

وشملت مراحل هذه الثورة تسرب منظرين ليبراليين جدد إلى داخل حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى ، وقبول السياسة العامة الليبرالية الجديدة بعد عام ١٩٩٠ كتوافق

---

(٣٠) حول هذه النقطة ، انظر ، جريدة **ذى إيكونومست** ، عدد ٥ من نوفمبر عام ١٩٩٤ ، الصفحة ١٩ .
(٣١) كلسى ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٤٨ .

بين جناحيه يرسم حدود ما هو ممكن سياسيا ، وإعفاء البنك المركزى النيوزيلندى من المساءلة الديمقراطية ، وإلزامه بمهمة لا مرونة فيها هى تثبيت مستويات الأسعار بغض النظر عن الظروف الاقتصادية الأوسع نطاقا ، وتحصين السياسة الاقتصادية المحلية الليبرالية الجديدة ضد أي إمكانية لأن تواجه بمعارضة سياسية ، وذلك بربطها بخضوع نيوزيلندا لشروط «الجات» ومنظمة التجارة العالمية .

وكان الأمر الأكثر حسما قبل غيره، هو أن إعادة هيكلة الاقتصاد النيوزيلندى، بفتح أسواقه أمام تدفقات رءوس الأموال دونما تدخل من الدولة ، قد أعطت رأس المال العابر للوطنية سلطة اعتراض فعالة على السياسة العامة . فكلما لاح أن السياسات العامة يمكن أن تؤثر على القدرة التنافسية والأرباح والاستقرار الاقتصادى ، كان من الممكن إبطالها بالتهديد بهروب رءوس الأموال . وبذلك لم يعد ممكنا من الناحية السياسية الرجوع عن الإصلاحات الليبرالية الجديدة . ولم يقف الأمر عند حد تعطيل الأهداف الاشتراكية الديمقراطية التى اختطتها السياسة العامة فى فترات سابقة فى نيوزيلندا ، أو التخلى أو الرجوع عنها ، بل إنها استبعدت كبدائل محتملة فى الممارسة الديمقراطية . وكان هدف هذه الثورة هو عزل السياسة الليبرالية الجديدة عزلا لا رجعة فيه عن الخضوع للمساءلة الديمقراطية فى الحياة السياسية .

إن الأسلوب الليبرالى الجديد لإدارة دفة الحكم الذى اتبع فى نيوزيلندا لا يمكن أن يكون فعالا فى دولة تكون فيها السلطات موزعة على نطاق واسع . فمن الصعب مثلا تصور حدوث هذا التحول فى ألمانيا حيث تخضع السياسة العامة لقيود شديدة بسبب السلطات التى تتمتع بها الحكومات الإقليمية . ومن هذه الناحية تكون تجربة نيوزيلندا قريبة الشبه جدا من «التحول العظيم» الذى حدث فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر ، كما تثبت سياسة تاتشر فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات .

إن تغييرات كثيرة من تلك التى حدثت فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى أثناء الحقبة الليبرالية الجديدة، هى تغييرات لا يمكن الرجوع فيها ـ وذلك هو ماكان يرمى إليه من وضعوا تصاميمها ونفذوها . ومن الناحية الاقتصادية البحتة حققت التجربة الليبرالية الجديدة كثيرا من مقاصدها . فقد فرضت إعادة هيكلة للاقتصاد ـ وهو ما كانت الضرورة تقتضيه على أي حال ـ برغم أنه كان يمكن تحقيق هذا دون تكبد بعض من التكاليف التى تطلبتها السياسات الليبرالية الجديدة .

وقد كانت التكلفة الأساسية لتجربة نيوزيلندا هى فقدان التماسك الاجتماعى . وكان من التوابع السياسية لذلك انصهار أدى إلى نبذ النظام الانتخابى وتفتيت كل الأحزاب الرئيسية . وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦ احتفظ **«الحزب الوطنى المحافظ»** (*) بالسلطة مقابل الدخول فى ائتلاف غير مستقر مع **«الحزب القومى»** (**) المعادى للهجرة الوافدة والذى يرأسه ونستون بيترز .

وفى هذا السياق السياسى الجديد، من المحتوم أن توجد فى نيوزيلندا قوى تتحدى الشرعية الديمقراطية لمشروع قيام سوق حرة فيها . ومع ذلك من المشكوك فيه كثيرا أن يتم إسقاط الإصلاحات الليبرالية الجديدة التى نفذت فى الثمانينيات والتسعينيات ـ ذلك أن اعتماد نيوزيلندا على الأسواق العالمية لرأس المال يستبعد حدوث ذلك . كما أن غلوّ السياسات الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا يعنى أن حكومة راغبة فى الاستجابة للسخط الشعبى سيكون لديها ـ فى المستقبل القريب على الأقل ـ هامش من الحرية تتحرك فيه .

ومن الممكن أن تصبح آثار أصولية السوق فى نيوزيلندا أكثر اعتدالا فى السنوات القليلة التالية . كما أن جميع الأحزاب السياسية النيوزيلندية تقريبا ستتخلى بصورة علنية عن العبارات المنمقة الليبرالية الجديدة . وسيعلن الساسة عن استنكارهم لتجاهل الأصوليين الاقتصاديين للاستقرار الاجتماعى . وسيصبح نقد تجاوزات التجربة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا جزءًا لا يتجزأ من توافق سياسى جديد .

ومع ذلك ستظل الهياكل الأساسية قائمة . ولن يكون هناك رجوع عن سياسات «اليمين الجديد» فى نيوزيلندا . وسوف يعم الحنين إلى نيوزيلندا القديمة، ولكنه سيكون حنينا عديم الفعالية وفاقدا للمقدرة السياسية . فلقد تغير البلد، وتغير العالم الذى عليه أن يعيش فيه ، إلى درجة لن يكون معها الرجوع إلى ما كانت عليه نيوزيلندا قبل الإصلاح مجديًا أو جديرًا بمحاولة جادة .

إصلاح السوق كبديل للتنمية الاقتصادية فى المكسيك

فى غضون أسابيع من **الانهيار** (***) الذى حاق بالمكسيك ، وخُفِّضت فيه عملتها ،

(*) Conservative National Party .

(**) Nationalist Party .

(***) The Débôcle .

وتهددها خطر الإفلاس بسبب العجز عن سداد ديونها الخارجية ، جمع الرئيس كلينتون أربعين مليار دولار على سبيل الضمان لحكومةالمكسيك . وشمل هذا المبلغ عشرين مليار دولار كضمانات لقروض أمريكية ـ وتلك حزمة معونة مالية تجاوزت أى مثيل لها فكرت الولايات المتحدة فى أى يوم فى أن تقدمه لبلدان عالم ما بعد الشيوعية التى تمر بمرحلة انتقالية . وفضلا عن ذلك ، ألحت الولايات المتحدة على أن يقدم صندوق النقد الدولى قرضا للمكسيك مقداره ثمانية عشر مليار دولار ـ وتلك بدورها أكبر عملية إنقاذ قام بها الصندوق من قبل فى أى مكان من العالم . وفى يناير عام ١٩٩٧ أعرب الرئيس كلينتون عن ترحيبه بعملية الضمان بوصفها نجاحا غير مسبوق . وفى ١٥ من يناير عام ١٩٩٧ قامت المكسيك بسداد الشريحة المتبقية من قرض الطوارئ الذي حصلت عليه فى فبراير عام ١٩٩٥ . وفى الوقت نفسه أعلن وزير مالية المكسيك ، السيد جيارمو أورتيز ، أن المكسيك تتفاوض مع صندوق النقد الدولى على برنامج إقراض جديد مدته ثلاث سنوات .(٣٢)

وكانت هناك أسباب أربعة للتعهد الضخم غير المعهود فى سرعته الذى جمع الرئيس كلينتون أطرافه فى يناير عام ١٩٩٥ . ففى المقام الأول كان هذا التعهد يُعَدّ ضروريا للحيلولة دون أن يتجاوز **«التأثير المسكر»** (**) لانهيارات أسواق الأوراق المالية حدود أمريكا اللاتينية ليصل إلى أوروبا الشرقية وجنوب شرقى آسيا . كما كان ينظر إلى المساعدة المقدمة إلى المكسيك بحسبانها أمرا حيويا لنزع فتيل خطر جدى محدق بالمؤسسات المالية فى العالم . ثانيا ، ربما أجهض الضمان حدوث مزيد من الخسائر للأمريكيين الذين استثمرت مدخرات معاشاتهم التقاعدية فى المكسيك ، وبذلك أمكن الإقلال من الخسائر التى لحقت بمنشآت أمريكية ، مثل «سولومون براذرز» . ثالثا ، رئى أن عملية الإنقاذ لا مناص منها إذا أريد الحيلولة دون تردى حالة عدم الاستقرار السياسى فى المكسيك . ولما كان الرئيس كلينتون قد راهن بمستقبله السياسى على نجاح **«نافتا»** (***) ،

---

(٣٢) "Mexico replays loan early" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ١٦ من يناير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٦ .

(**) **Tequila Effect** (تكيلا مشروب مسكر يصنع فى المكسيك) ـ المترجم .

(***) **NAFTA** (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة **North American Free Trade Agreement**) . وتشمل هذه الاتفاقية الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) ـ المترجم .

أى «اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة» الموقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك فى عام ١٩٩٢ ، فإن وقوع انتفاضة سياسية فى المكسيك كان من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لتوقعات نجاحه فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦ . ذلك أن للمكسيك أهمية إستراتيجية هائلة بالنسبة للولايات المتحدة .

وتقول وزارة التجارة الأمريكية إن المكسيك قد أصبحت بعد عام واحد من التصديق على «نافتا» من أكبر الدول فى التبادل مع الولايات المتحدة ، فى مكان ما بين كندا واليابان . فقد كانت المكسيك تشترى بضائع أمريكية تعادل مشتريات روسيا والصين وغالبية بلدان أوروبا معا .

إن للمكسيك تخوما تنتشر بها معابر مفتوحة على الولايات المتحدة طولها ألفا ميل . وهى أكبر مصدر منفرد للهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة ، ولو اردات هذه الأخيرة من العقاقير غير المشروعة (المخدرات) . وكان صانعو السياسة الأمريكيون يخشون أن يفجر الانهيار الاقتصادى فى المكسيك زيادة فى هذه الهجرة تكون لها أصداء سياسية خطيرة يتعذر على الولايات المتحدة التحكم فيها . وفى غضون خمس عشرة أو عشرين سنة سوف تتجاوز أعداد المكسيكيين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة أعداد الزنوج الأمريكيين ، ويصبحون أكبر أقلية فى الولايات المتحدة . وهم حتى فى الأوضاع الراهنة قوة سياسية لها وزنها .

وقد ظل الشمال ينظر إلى المكسيك على أنها بلد من بلدان أمريكا اللاتينية يتمتع باستقرار سياسى فريد لم «يسبق فيه حدوث أى شىء من قبل» . بل إن تمرد شعوب **المايا**(*) من أهالى مقاطعة شياپاس ، الذى بدأ فى اليوم الأول من عام ١٩٩٤ ، طرح علامة استفهام حول تلك الأسطورة عن استكانة المكسيكيين . وربما يشكل انهيار اقتصادى سريع فى المكسيك عاملا يحفز على تفجر ثورات أخرى ، ومن الممكن أن يحرك عودةً إلى أزمة مديونية أمريكا اللاتينية التى حدثت فى عام ١٩٨٢ ، ربما على نطاق أوسع وأقل قابلية للسيطرة . ورئى أن انهيارا سياسيا شاملا فى المكسيك سوف تكون له بالنسبة للولايات المتحدة آثار ليست فى حسبانها .

(*) **المايا** : مجموعات من الشعوب الهندية تقطن يوكاتان وهندوراس وشمالى جواتيمالا وولاية تاباسكو فى المكسيك ، كانت لديهم حضارة بالغة الرقى عندما غزاهم الأوروپيون فى القرن السادس عشر ـ المترجم .

وربما كان السبب الرابع أكبر وزنا من أيٍّ من الأسباب الأخرى . لقد كانت المكسيك منصة عرض للإصلاح الليبرالى الجديد للسوق ، إذ كانت أول موقع ينفذ فيه المشروع الأمريكى لهندسة السوق الحرة . وكان لديها منذ أوائل الثمانينيات نخبة سياسية ممثلة للمنظمات المالية عبر الوطنية التى اتخذت فيها المذاهب الأمريكية للسوق الحرة طابعا مؤسسيا . وتحت رعاية صندوق النقد الدولى ، شرعت حكومة الرئيس ميجيل دى لا مدريد (١٩٨٢ ـ١٩٨٨) فى تنفيذ برنامج تقشفى ليبرالى جديد قوامه خفض الإنفاق الحكومى ، وضوابط للأجور والأسعار ، والخصخصة . (٣٣)

وكان انضمام المكسيك إلى «الجات» فى عام ١٩٨٥ إشارة إلى أن جناح التحديث فى **«الحزب الثورى المؤسسى»** (*) ، الذى حكم المكسيك لأكثر من ستة عقود ، قد تغلب على «ديناصوراته» . لقد قبل دعاة التحديث فى المكسيك الفكرة القائلة بأن السياسات الاقتصادية القائمة على شبه اكتفاء ذاتى ، والتى كانت متبعة فى الماضى ، سوف تتزايد تكلفتها فى المناخ الاقتصادى العالمى الذى تنبئوا به . وحظيت حكومة كارلوس ساليناس دى جورتارى (١٩٨٨ ـ١٩٩٤) بترحيب الرأى العام الأمريكى بكل قطاعاته ، بوصفها نموذجا للتحديث الناجح . كما أن مجلة **نيوزيويك** الأمريكية ، فى بابها المعنون بحق «الحكمة التقليدية» ، قد صوّرت المكسيك فى نهاية عام ١٩٩٣ بأن «نافتا» قد حولتها إلى «ولاية من ولايات **حزام الشمس** (**) للولايات المتحدة» . (٣٤)

وقد كانت دوائر الأعمال والنخب السياسية فى الولايات المتحدة على ثقة بأن المكسيك قد تحدَّثت . ولم يدر بخلدهم أن التحديث الاقتصادى للمكسيك يمكن أن يعنى أىَّ شىء إلا استيعابها داخل ثقافة دوائر الأعمال الأمريكية . ورأوا فى أزمة تخفيض قيمة العملة فى الفترة ١٩٩٤ ـ١٩٩٥ انتكاسة مؤقتة فى تزاوج بلدين فى ظل نظام سوق حرة أمريكية . وغدت المكسيك تجربة ليبرالية جديدة لا يمكن السماح لها بأن تفشل .

---

(٣٣) آى كامب ، المرجع السابق ، الصفحة ٢١٥ ؛ ن. لاسبح ، **Mexico : The Remaking of an Economy** ، واشنطن : مؤسسة بروكنجز ، ١٩٩٢ ، الفصل الثانى .

(*) **(PRI) Institutional Revolutionary Party** .

(**) **Sunbelt** : ويقصد به الولايات الجنوبية والجنوبية الغربية من الولايات المتحدة ، مقارنة بحزام الصقيع (Frostbelt) الذى يقصد به الولايات الشمالية والشمالية الشرقية من الولايات المتحدة ـ المترجم .

(٣٤) چورج ج كاستانيدا ، **The Mexican Shock : Its Meaning for the U. S.** ، نيويورك : ذى نيوپرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٤ .

وعندما طرحت حكومة الرئيس سالیناس جانبًا أجيالاً من التوجه القومى ومن السياسات الحمائية فى المكسيك من أجل إبرام اتفاق بشأن التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، فإن ذلك لم يكن مجرد تسليم بواقع أن سياسة المكسيك القائمة على شبه اكتفاء ذاتى قد أصبحت سياسة غير قابلة للاستمرار . وهى عندما ربطت مصيرها السياسى بالمراهنة على أن النموذج الليبرالى الجديد للتنمية الاقتصادية صالح للتطبيق فى المكسيك ، كانت تقامر أيضا بالاستقرار السياسى فى المكسيك . ولقد أصبحت مقبولة كواقع سياسى تلك الفكرة السخيفة فى جوهرها والتى مفادها ـ على حد قول واحد من ألمع المفكرين السياسيين فى المكسيك ـ أن بلدًا «مختلفًا جذريا وبشراسة عن الولايات المتحدة» [٣٥] يمكن تحديثه فى أقل من عقد وفقًا لنموذج أمريكى .

وطبقا لإحدى الروايات [٣٦] فإن الفروع المكسيكية الحديثة النشأة لمتجر الڤيديو الأمريكى (Blockbusters) بدأت تعرض للبيع أفلاما سينمائية أمريكية إلى جانب الأفلام المكسيكية . وأصبحت أفلام أمريكا اللاتينية وأفلام أوروبا هى الأفلام الوحيدة التى تصنَّف كأفلام أجنبية . وكان ذلك بمثابة اعتناق واضح للاعتقاد الأمريكى بأن المكسيك والولايات المتحدة قد انصهرتا فى وحدة بالنسبة لجميع المقاصد العملية والثقافية .

إن المخاطر السياسية للإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد لا يستطيع أن يدركها أولئك الذين يتصورون أن مؤسسات السوق الحرة تؤدى عملها فى حالة من التوازن الطبيعى . وبينما لم يكن أحد يلمح هذه المخاطر فى الولايات المتحدة ، فإنها كانت مفهومة منذ فترة طويلة فى المكسيك . وقد أدركها بجلاء المهندس الرئيسى للسوق الحرة فى المكسيك ، الرئيس كارلوس سالیناس .

ففى حديث صحفى نشر فى أوائل عام ١٩٩١ ، استرعى سالیناس الانتباه إلى الربط الخاطئ بين إعادة الهيكلة الاقتصادية (البيريسترويكا) والمصارحة السياسية (الجلاسنوست) فى البرنامج الإصلاحى للرئيس السوڤييتى السابق جورباتشوف ، مُلمحًا إلى احتمال أن يكون هذا الربط هو المسئول عن الانهيار السوڤييتى : «إن الحريات من الصنف الذى تسمونه الجلاسنوست موجودة فى المكسيك منذ عشرات السنين . . . وعندما

---

(٣٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ .

(٣٦) أندرس أوبنهايمر ، **Bordering on Chaos : Guerrillas, Stockbrokers, Politicians and Mexico Road to Prosperity** ، نيويورك ولندن : ليتل براون ، ١٩٩٦ ، الصفحتان ٢٩٣ و٢٩٤ .

تشرعون فى تطبيق إصلاح اقتصادى عنيف ، يجب أن تتأكدوا أنكم تبنون حوله توافقًا سياسيا . وإذا كنتم تطبقون فى الوقت نفسه إصلاحا سياسيا قاسيا ، فقد ينتهى بكم الأمر إلى أن لا إصلاح على الإطلاق . ونحن نريد إصلاحا ، ولا نريد بلدا ممزقا»[٣٧] . وربما تفسر هذه الملاحظات السبب فى أن ساليناس ظل حتى أواخر عام ١٩٨٩ يعارض ميثاق التجارة الحرة الذى أعلن فى فبراير عام ١٩٩٠ أنه يسعى إلى إبرامه مع الولايات المتحدة.[٣٨] ومن الواضح أن ساليناس كان يفهم جيدا المخاطر السياسية التى ينطوى عليها إصلاح السوق فى المكسيك . لكن ناصحيه المقربين الأمريكيين لم يفهموا . لقد كانت مخاطر لم يسبق لها وجود فى الفلسفة الاقتصادية التى قامت عليها السياسات الأمريكية تجاه المكسيك .

ومع ذلك فإن مخاوف ساليناس كانت على أساس سليم . وكما حدث فى البلدان الأخرى التى بذلت فيها محاولة لهندسة سوق حرة ، فقد أصبح النظام السياسى الذى تبنى التجربة ضحية من ضحاياها . ففى انتخابات يوليه عام ١٩٩٧ لم يفقد «الحزب الثورى المؤسسى» سيطرته على عاصمة البلد فحسب لصالح كواوتيموك كاديناس من **«حزب الثورة الديمقراطية»** (*) اليسارى ، بل خسر أيضا الأغلبية التى كانت له فى **المجلس الأدنى للكونجرس** . (**) وعلى نطاق المكسيك شن «حزب الثورة الديمقراطية» حملة تحد جبارة **«الحزب العمل الوطنى»** (***) المحافظ للحصول على وضع حزب المعارضة الرئيسى . وظل «الحزب الثورى المؤسسى» مسيطرا على مجلس الشيوخ ، كما ظل أكبر حزب بمفرده ، ولكنه خسر من المقاعد قدر ما خسر طوال الأعوام الثمانية والستين التى استمر خلالها فى الحكم. لقد تآكل نظام «الحزب الثورى المؤسسى» بفعل السياسات التى اتسمت بانعدام الأمن الاقتصادى ، والتى سكبت عليها الوقود سياساته المتعلقة بالسوق الحرة .

---

(٣٧) كارلوس ساليناس ، **"A New Hope for the Hemisphere"** ، فى مجلة **نيو پرسپكتف كوارترلى**، شتاء عام ١٩٩١ ، الصفحة ١٢٨ .

(٣٨) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحة ١٨٤ .

(*) **(PRD) Party of the Democratic Revolution** .

(**) النظام النيابى فى المكسيك هو على غرار مثيله فى الولايات المتحدة ، وهو فى البلدين يعرف بالكونجرس . وبينما يتكون الكونجرس فى الولايات المتحدة من مجلسى النواب والشيوخ ، فإنه يتكون فى المكسيك من المجلس الأدنى (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ -المترجم .

(***) **(PAN) National Action Party** .

وأدت هندسة السوق فى المكسيك إلى تفاقم التباينات الاقتصادية والاجتماعية فيما كان لفترة طويلة واحدا من أشد مجتمعات العالم التى عرفت بعدم المساواة . ففى عام ١٩٩٢ حصل أغنى ١٠ فى المائة من المكسيكين على ٣٨ فى المائة من الدخل القومى ، على حين لم يحصل النصف الأفقر إلا على ١٨ فى المائة منه . ويوزع ثلثا جميع الدخل على ٣٠ فى المائة من السكان . وهذا وضع سيئ إذا قورن حتى بالوضع فى الولايات المتحدة بعد عهد ريجان ، حيث كان أغنى ٢٠ فى المائة من السكان يحصلون على قرابة ٥٥ فى المائة من الدخل القومى . وحصلت شريحة فى قاع المجتمع يبلغ حجمها ٣٠ فى المائة من سكان المكسيك على ٨ فى المائة فقط من الدخل القومى . وفى عام ١٩٩٣ كان الحد الأدنى للأجر أقل من نصف ما كان عليه فى عام ١٩٧٥ . (٣٩) وتصنِّف دراسات استقصائية كثيرة المكسيك ضمن ثلاثة أو أربعة من البلدان التى يوجد بها أعلى تركز من أكثر أغنياء العالم ثراء . وأفادت بعض التقديرات أن مجموع ثروات اثنى عشر مكسيكيا يبلغ نحو ١٠ فى المائة من الناتج الإجمالى السنوى للمكسيك . (٤٠)

وما هو أبلغ دلالة من ثروة أغنى الأغنياء ، صغر حجم الطبقة الوسطى فى المكسيك ـ وحقيقة أن السياسات الليبرالية الجديدة قد جعلتها حتى أصغر حجما خلال الأعوام الخمسة عشر المنصرمة . ففيما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٨٠ سمح النمو الاقتصادى المطرد فى المكسيك بتوسع تدريجى فى حجم الطبقة الوسطى ، وقد كتب المفكر السياسى المكسيكى چورچى كاستانيدا يقول :

«هناك بطبيعة الحال طبقة وسطى فى المكسيك . . . لكنها أقلية يتراوح حجمها بين ربع السكان وثلثهم . أما معظم السكان ، وهم فقراء يسكنون المدن وذوو بشرة قاتمة اللون ، وكثيرا ما يكونون مستبعدين من ملامح الحياة العصرية المعروفة فى الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى (التعليم العام ، الرعاية الصحية الملائمة ، شغل الوظائف العامة ، الجلوس كمحلفين ، وهلم جرا) ، فإنهم يمتزجون بعضهم ببعض . إنهم يعيشون ويعملون وينامون ويتعبدون بعيدا عن المجموعة الصغيرة ذات الثراء الفاحش والطبقة الوسطى الكبيرة ، وإن تكن مازالت محصورة . . . . وقد أتاحت العقود التى أعقبت الثورة المكسيكية ـ ربما حتى الخمسينيات ـ قدرا من الحراك الاجتماعى إلى أعلى ،

---

(٣٩) فرناندو پيريزكورّيا ، "Modernizacion y mercado del trabajo" ، فى مجلة **Este Pais** ، عدد فبراير عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٢٧ . وقد ورد هذا المسح فى آى كامپ ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٢٠ .

(٤٠) نشرت واحدة من تلك الدراسات الاستقصائية فى مجلة **فوربس** ، عدد شتاء عام ١٩٩٤ .

وبعض الامتزاج ، وبالتأكيد مقدم نخبة جديدة من رجال الأعمال وطبقة وسطى صاعدة . وبحلول الثمانينيات كانت المكسيك قد عادت إلى سابق عهدها وطنا لثلاث أمم : الأقلية المولّدة (*) ، أى النخب والشريحة العليا من الطبقة الوسطى ، وهم يعيشون عيشة متميزة وفى بحبوحة ؛ الأغلبية الخلاسية (**) ، وهى فقيرة وضخمة العدد ؛ الأقلية المعوزة تماما ، وهى تتألف ممن كان يطلق عليهم زمن الاستعمار «جمهورية الهنود» ، أى الأهالى من سكان تشياپاس وأواخاكا وميتشواكان وجريرو وشيهواوا وسونوره ، والذين يعرفون جميعا اليوم باسم المكسيك العميقة (***) . (٤١)

هذا وقد اتجه إصلاح السوق فى المكسيك منذ أوائل الثمانينيات وما بعدها صوب تفاقم التفاوتات الاقتصادية ، كما عكَس اتجاه النمو الذى نعمت به الطبقة الوسطى فى الأعوام الأربعين السابقة . وقد تسارعت هذه العملية مع قيام «نافتا» ، وقويت حركتها عند تطبيق برنامج التقشف فى أعقاب أزمة تخفيض قيمة العملة فى عام ١٩٩٤ . وقد علّق آى كامب على ذلك قائلا : «ثمة قضية اجتماعية ذات تفرعات هائلة ، ألا وهى قدرة اقتصاد بلد ما ونموذجه الاقتصادى على توليد حراك اجتماعى إلى أعلى ، وعلى زيادة حجم الطبقة الوسطى . ويكمن خطر كبير فى برنامج التقشف الذى طبقه الرئيس زيديّو يتمثل فى أن . . . مكسيكيين كثيرين قد يفقدون وضعهم كأعضاء فى الطبقة الوسطى ، بل إن الأكثر احتمالا هو ألا يكون فى استطاعتهم الانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى» (٤٢) .

ولم تكن الآثار المقوِّضة للاستقرار الاجتماعى والناجمة عن السياسات الليبرالية الجديدة فى المكسيك مقتصرة على انكماش الطبقة الوسطى . إذ إن هذه السياسات زادت كثيرا من سوء أحوال أفقر فئات المجتمع . ففى عام ١٩٨٤ ، قبل أن يدخل المشروع الليبرالى الجديد حيز التنفيذ الفعلى ، كان النصف الأفقر من السكان يحصل على ٢٠,٧ فى المائة من الدخل القومى ، وبحلول عام ١٩٩٢ انخفضت هذه الحصة إلى ١٨,٤ فى

(*) **Criollo** : ويقال أيضا الأقلية المهجنة . كما يشار إلى أفرادها فى بعض المراجع بالبيض ـالمترجم .

(**) **Mestizo** : وتسمى بالعربية أحيانا كما تكتب باللاتينية «المستيزو» . والمستيزو شخص مختلط ، لاسيما شخص من أبوين أحدهما أوروبى والآخر أمريكى هندى ـالمترجم .

(***) **el Mexico profundo** .

(٤١) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحات ٣٥ و٣٦ و٣٨ .

(٤٢) آى كامپ ، المرجع السابق ، الصفحتان ٢١٢ و٢١٣ .

المائة . [٤٣] ولا شك فى أن حصة الفئات الأشد فقرا فى الدخل القومى المكسيكى للفترة ١٩٦٥ ـ١٩٩٦ ، الذى كان ثابتا أو آخذا فى التدهور ، قد واصلت الانخفاض ، وإن كانت الأرقام غير متوافرة .

وقد كان من نتائج الانفتاح التجارى الذى روّجت له «نافتا» أنه بحلول منتصف التسعينيات كان حوالى ٤٠ فى المائة من مشتريات الجمهور من مواد البقالة قد تركز فى متاجر «سوبر ماركت» من الطراز الأمريكى . وترتب على وصول المتاجر الأمريكية للبيع بالتجزئة ، مثل K - mart, Wal - mart ، توقف المتاجر المكسيكية الصغيرة بالآلاف عن العمل . [٤٤] وكان من أثر سياسات التحرر الاقتصادى ، مثل خصخصة الترتيبات التقليدية لحيازة الأرض ، وإبطال سياسات دعم أسعار المنتجات الزراعية ، جعل العمال الزراعيين والمجتمعات المحلية الريفية أكثر عرضة للتأثر بتقلبات السوق ، مثل انهيار سعر البن .

بل إن برنامج التقشف الذى فرض بعد إجهاض المشروع الليبرالى الجديد فى تخفيض قيمة العملة لعام ١٩٩٤ ، قد زاد الحالة سوءًا بالنسبة لفقراء الريف والمدينة على السواء . ففى عام ١٩٩٥ انكمش الاقتصاد المكسيكى بنسبة ٧ فى المائة . وفقدت ملايين الوظائف ـفى بلد يتسبب نمو سكانه ، كما تتسبب بنيتهم العمرية ، فى دخول نحو مليون عامل جديد سوق العمل كل سنة . واستنادا إلى الوكالة الأمريكية لتقدير الجدارة الائتمانية Standard and Poor's ، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن الأزمة المصرفية التى أعقبت تخفيض قيمة العملة ، ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦ ، أى أكثر من ضعف المبلغ العائد من خصخصة النظام المصرفى فى الفترة ١٩٩١ ـ١٩٩٢ . وطبقا لتقديرات غير رسمية فإن البطالة الظاهرة أو المستترة ربما طالت ربع قوة العمل . [٤٥]

ترجع منافاة الإصلاح الليبرالى الجديد فى المكسيك للعقل ، فى جانب منها ، إلى أن نحو نصف السكان يشكلون طبقة دنيا مستبعدة . وقد نشأت الزيادات فى الثروات من أن إصلاحات السوق لم تسقط رذاذًا حتى على الطبقات الوسطى ، ومن باب أولى على الجحيم الذى يحياه الفقراء . وكفى نظريات «تساقط رذاذ» الرخاء أنها ليست موضع

(٤٣) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحة ١١٥ .
(٤٤) أندريس أوبنهايمر ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٩٣ .
(٤٥) المصدر : جريدة **فايناشيال تيمس** ، عدد ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩٦ .

ترحيب كاف فى البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا . أما فى المكسيك فإنها محض خيالآت بورچيزية(*).

وقد كان لتمرد الهنود والفلاحين الذى بدأ فى تشياپاس فى أول يناير عام ١٩٩٤ بهجمات شنت فى صورة حرب عصابات على مدينة سان كريستوبال دى لاس كازاس ، أسباب محلية كثيرة . وكانت المطالب الأساسية ذات طابع إصلاحى وليس ثوريا ، وتتعلق بصنوف الظلم ـ فى مجال حيازة الأرض ـ التى يعانيها الأهالى المنتمون إلى شعوب المايا المختلفة . وكان تمرد يوم رأس السنة الذى قام به **«جيش زاپاتستا للتحرر الوطنى»**(**) ـ سمى كذلك تمجيدا لذكرى الثائر المكسيكى **إميليانو زاپاتا** (***) هو فى الوقت نفسه عملا من أعمال المقاومة ضد الهيمنة الليبرالية الجديدة فى المكسيك .

ومع ذلك فإن «جيش زاپاتستا للتحرر الوطنى» كان يفتقر إلى أى برنامج متكامل منطقيا للمكسيك ككل . وكان زعيمهم القائد المساعد ذو الشخصية الغامضة ماركوس (الذى اتضح فيما بعد أنه أستاذ جامعى يدعى روفائيل سباستيان جللين) يعتنق مزيجا من الأفكار المادية وأفكار ما بعد الحداثة . وعلى الرغم من ذلك، فإن الحركة أثبتت قدرتها على إيقاع الفوضى فى سلطة الدولة ، وإن كانت قد أخفقت فى إزاحتها .

وفى هذا لا يختلف الزاپاتستا عن حركات العصابات التى قامت فى بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية على امتداد الأعوام العشرين الماضية . ففى ٢٩ من ديسمبر عام١٩٩٦ ، وقّع مقاتلو جيش «الوحدة الجواتيمالية الوطنية الثورية» معاهدة سلم مع حكومة الرئيس ألڤارو أرزو . وبهذا أنهوا حربا استمرت منذ نوڤمبر عام ١٩٦٠ ، وحصدت ما بين مائة وخمسين ألفا وربع المليون من الأرواح، وأرغمت نحو مليون نسمة على النزوح من أراضيهم . ولكن نهاية أطول حرب عصابات شاملة فى أمريكا اللاتينية لم تكن تعنى أن المظالم التى كانت سببا فى اشتعالها قد أزيلت ، وإنما كانت تعنى أن سياسة الأرض المحروقة التى انتهجها الدكتاتور الجواتيمالى الچنرال إفرين ريوس مونت فى أوائل الثمانينيات قد أفلحت . وقل من المراقبين من يعتقد أن اتفاقات السلم سوف يعقبها عمل

(*) ربما نسبة إلى الشاعر الأرچنتينى **بورچيز** (١٩٠٠ ـ) ، وهو أيضا كاتب قصة قصيرة وناقد ـ المترجم.

(**) **Zapatista Army for National Liberation (EZLN)** .

(***) **إميليانو زاپاتا** : (١٨٧٩ ـ١٩١٩) ، زعيم ثورى مكسيكى ، حرض على العصيان فى عام ١٩١٠ بهدف الإصلاح الزراعى . اغتيل فى كمين نصب له ـ المترجم .

فعال لمواجهة التمييز ضد الأغلبية المايا من سكان جواتيمالا . ومن غير المحتمل أن يختلف كثيرا مصير حركة الزاباتستا التى يتزعمها القائد المساعد ماركوس .

وفى تزامن مع ركود اقتصادى أصاب مستويات المعيشة كاد أن يكون مستمرا منذ عام ١٩٨٢ ، أدت محاولة إقامة سوق حرة فى المكسيك إلى تفتيت صفوف الأقليات التى حكمت البلد على امتداد ستين عاما دون أن تقيم مؤسسات ديمقراطية تعمل بشكل سليم . ذلك أن الانتصارات التى أحرزتها المعارضة فى يوليه عام ١٩٩٧ هى علامات على ضعف «الحزب الثورى المؤسسى» وليست بعد دليلا على قوة الديمقراطية . وما هو أكثر من ذلك أن الفساد الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة فى أثناء الفترة الليبرالية الجديدة قد خلق عقبات فى سير الديمقراطية فى المكسيك .

وكانت سلسلة اغتيالات الشخصيات العامة التى وقعت فى ظل رئاسة كارلوس سالیناس علامة على انهيار الاتفاقات الضمنية التى حكمت الحياة السياسية المكسيكية فى الماضى . ولا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه الاغتيالات ـ اغتيال الكاردينال الكاثوليكى پوسادس فى مطار جوادالاخارا فى مايو عام ١٩٩٣ ؛ واغتيال لويس دونالدو كولوسيو ، مرشح «الحزب الثورى المؤسسى» للرئاسة الذى اختاره سالیناس ، فى تيخوانا ، فى مارس عام ١٩٩٤ ؛ واغتيال خوسيه فرانسسكو رويزماسيو ، صهر الرئيس سالیناس والأمين العام «للحزب الثورى المؤسسى» والذى أعد ليكون زعيما جديدا للأغلبية فى الكونجرس ، عندما تولى إرنستو زيديّو السلطة فى سبتمبر عام ١٩٩٤ ـ من فعل «ديناصورات» «الحزب الثورى المؤسسى» الذين كانوا يعارضون الخطوات المترددة صوب الليبرالية السياسية ، أو من فعل كارتلات المخدرات انتقاما لرجوع سالیناس عن ميثاق سرى لعدم الاعتداء وقعه معهم . (٤٦)

وفى فبراير عام ١٩٩٥ أودع راءول سالیناس ، شقيق الرئيس السابق ، السجن بتهمة الاشتراك فى اغتيال خوسيه فرانسسكو رويز ماسيو (*) ؛ وفى نوفمبر عام ١٩٩٥ ألقت الشرطة السويسرية القبض على زوجة راؤول سالیناس أثناء محاولتها سحب ما يزيد على ٨٠ مليون دولار من حساب كان زوجها قد فتحه باسم مستعار . وأشعل هذان الإجراءان شكوك كثيرين من المكسيكيين فى أن الرئيس وشقيقه قد تلاعبا فى عطاءات الخصخصة

(٤٦) حول هذه النقطة ، انظر ، أندريس أوپنهايمر ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٧ وما بعدها .

(*) بعد محاكمة طويلة لراءول سالیناس بدأت فى عام ١٩٥٥ ، أسدل عليها الستار فى يناير عام ١٩٩٩ بالحكم عليه بالسجن سبعين عاما ـ المترجم .

لصالحهما . وفى فبراير عام ١٩٩٧ نشرت مجلة **بروسيسو** الأسبوعية الوقورة ، التى تصدر فى مكسيكو سيتى ، وثائق تزعم وجود ارتباطات بين راءول ساليناس والنائب العام المناوب للمكسيك ماريو رويز ماسيو ، شقيق خوسيه فرانسيسكو رويز ماسيو الذى اغتيل ، وكارتلات المخدرات المكسيكية . وقد نفى محامو الرئيس السابق بشدة الوثائق التى نشرتها مجلة **بروسيسو**(٤٧) . ومن المشكوك فيه أن تظهر الحقيقة الكاملة فى يوم من الأيام .

ومن الممكن أيضا وجود خطر أن تصبح المكسيك «ديمقراطية مخدرات» : ففى فبراير عام ١٩٩٧ ألقى القبض على رئيس شرطة مكافحة المخدرات فى الحكومة المكسيكية ؛ وثمة ادعاء بأن شخصيات مكسيكية بارزة أخرى متورطة فى الاتجار بالمخدرات ، ومن بينهم حاكم ولاية سونوره بشمال غرب المكسيك . كما أن هناك خطرا حقيقيا تماما من اقتداء الحياة السياسية المكسيكية بنظيرتها فى كولومبيا .(٤٨)

إن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التى نفذت كجزء من برنامج لتحديث نظام حكم «الحزب الثورى المؤسسى» أدت بدلا من ذلك إلى تدميره . وهذا هو الخطر السياسى الذى اعترف بوجوده الرئيس السابق كارلوس ساليناس دى جورتارى ، عندما شبّه الإصلاح الليبرالى الجديد فى المكسيك بپيريسترويكا جورباتشوف فى الاتحاد السوفييتى .

ويبدو أن السياسة الأمريكية القائمة على تشجيع الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد فى المكسيك كانت مبنية على الاعتقاد الجازم بأنها وجدت فى كارلوس ساليناس نصيرا صلبا للأسواق الحرة . ومن الصعب معرفة ماذا كان سندها لهذا الاعتقاد . فكيف يمكن أن يتصور كائن من كان أن كارلوس ساليناس قد أصبح ـ فى ثقافة سياسية يُعَدّ الغش فيها فضيلة ـ ليبراليا جديدا وُلد من جديد ، وراهبا ماليا يعتنق مذهب مدرسة شيكاغو ؟ ومع ذلك ظل ساليناس ، وهو فى منصبه وبعد تركه بقليل ، يحظى بتأييد راسخ من قبل الولايات المتحدة كرئيس محتمل لمنظمة التجارة العالمية .

---

(٤٧) انظر ، "Mexican drug lords aided by brother of former President" ، فى جريدة **ذى تيمس** ، عدد ١٨ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٥ .

(٤٨) فيما يتعلق بالقبض على رئيس شرطة مكافحة المخدرات فى المكسيك ، انظر ، جريدة **فاينانشيال تيمس** ، "Top Mexican official held over drug link" ، الصفحة ٤ . وفيما يتعلق بالادعاءات ضد حاكم ولاية سونوره ، انظر ، جريدة **جارديان** ، "Governor aids Mexican drug trade" ، عدد ٢٤ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٠ . وفيما يتعلق بالادعاء بأن «سلطة كارتلات المخدرات فى المكسيك أكبر بكثير من السلطات المكسيكية ينبغى الحذر فى التسليم به» ، انظر ، ليلى كرافورد ، "Drugs scandal hits US - Mexico trust" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ .

لقد عمى بصر صناع السياسة الأمريكيين عن انغلاق الثقافة السياسية التى تصوروا أن بإمكانهم تغييرها . ولابد أنهم اعتقدوا ، برغم كل المظاهر ، أنهم يتعاملون مع ثقافة لا تختلف جذريا عن ثقافتهم ، ولم يفهموا ما قاله الكاتب المكسيكى الكبير أوكتافيو پاز من أن «المكسيك هندية الجوهر . إنها ليست أوروبية» (٤٩) .

وكان يمكن لپاز أن يضيف أنه إذا كان للثقافة المكسيكية والمجتمع المكسيكى طابع أوروبى، فيمكن توقع ألا تقل مقاومتهما للقيم الأمريكية عن مقاومة سائر البلدان الأوروبية لهما. ولو أن صانعى السياسة الأمريكيين لاحظوا هذه الحقائق ، لكانوا قد فسروها بأنها دليل على تخلف المكسيك المزمن. وقد كان «توافق واشنطن» على ثقة بأن المكسيك، مع بقية دول العالم، «ستصبح شبيهة لنا» عما قريب.

إن آثار إصلاح السوق فى المكسيك كانت آثارا سيئة حتى من وجهة نظر أمريكية ، إذ يجب أن نفترض أن مصلحة أمريكا الأولى فى المكسيك هى الحفاظ على استقرارها السياسى . ومع ذلك فإن السياسة الليبرالية الجديدة عملت على تحويل المكسيك من دولة أمريكية لاتينية ذات استقرار راسخ إلى دولة تواجه مستقبلا غامضا للغاية . ومن هذه الزاوية فإن الفلسفة الاقتصادية التى تسير السياسة الأمريكية على هديها فى الوقت الحاضر قد أساءت إلى المصالح الإستراتيچية للولايات المتحدة .

وقد فهم **مديرو الاستثمار** (*) الذين كانت لهم استثماراتهم فى المكسيك قبل تخفيض قيمة العملة أن أرباحهم الفاحشة نجمت عن المخاطرة الكبيرة التى خاضوها . (كانت إحدى نتائج الضمان نقل تكلفة تلك المخاطرة إلى عاتق الاقتصاد المكسيكى .) ولم يفهموا أن جانبا كبيرا من تلك المخاطرة كان مصدره الحماقات الكامنة فى برنامج تحديث هدفه إعادة هندسة الحياة الاقتصادية المكسيكية فى صورة مختلفة عن السوق الحرة الأمريكية .

ومن الصعب معرفة المسار الذى سوف تنخرط فيه الدولة المكسيكية فى أعقاب الليبرالية الجديدة . ذلك أن العودة إلى القومية الاقتصادية التى سادت فى الماضى أمر غير محتمل . وربما كان واضحا فى المكسيك ، أكثر من أى بلد آخر ، أن سياسات السوق الحرة قد فشلت فشلا ذريعا ، ولكنها لم تترك للمجتمع الذى خربته سوى خيارات إيجابية قليلة .

---

(٤٩) أوكتافيو پاز "The Border of Time" ، فى المجلة الفصلية ، **نيو پرسپكتف كوارتلى** ، عدد شتاء عام ١٩٩١ ، الصفحة ٣٦ .

(*) **Fund Manager** : الشخص الذى يستثمر أموالا لصالح موكليه ـ المترجم .

نتائج هندسة السوق الحرة

إن أوجه الشبه الكثيرة بين الآثارالتى خلفتها سياسات السوق الحرة فى ثلاثة بلدان شديدة التباين ، هى المكسيك ونيوزيلندا والمملكة المتحدة ، ليست أوجه شبه عفوية على الإطلاق . فقد كانت السوق الحرة فى كل منها بمثابة رذيلة اعتصرت الطبقات الوسطى ، وحققت ثروات ضخمة لأقلية صغيرة ، وزادت حجم الطبقات الدنيا المستبعدة ، وألحقت أضرارا خطيرة بالأدوات السياسية التى تم تنفيذها من خلالها ، واستخدمت سلطات الدولة بلا وازع ، وأفسدت مؤسسات الدولة وأفقدتها إلى حد ما مشروعيتها . كما شتتت أو حطمت الائتلاف الذى كفل لها الدعم السياسى فى بادئ الأمر ، وفتتت المجتمعات . وخلفت فى أعقابها الشروط التى يتعين على أحزاب المعارضة أن تعمل وفقا لها .

غير أن آثارها على الأداء الاقتصادى اختلفت فى البلدان المختلفة ـ ففى حالة بريطانيا أصبح اقتصادها أكثر قدرة على المنافسة نتيجة لإعادة الهيكلة العميقة التى أحدثتها السوق الحرة . لكن هذا التحسن لم يغيّر اتجاه التدهور الاقتصادى الذى بدأ منذ ما يقرب من قرن، كما كانت تكلفته عالية من حيث إقصاء بعض الفئات الاجتماعية . وبالمثل فى نيوزيلندا أنجزت السياسات الليبرالية الجديدة إعادة هيكلة الاقتصاد ، ولكن على حساب إلحاق أضرار فادحة بالتلاحم الاجتماعى . أما فى المكسيك فقد أنزلت أضرارا اجتماعية وسياسية واسعة النطاق دون نفع يذكر على الإطلاق للاقتصاد فى مجموعه .

وفى كل من البلدان الثلاثة : إما أن الأحزاب السياسية التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة خرجت من الحكم وإما أنها تصدعت . ففى نيوزيلندا أدى السخط الشعبى على تأييد الحزبين لسياسات السوق الحرة إلى انهيار النظام الانتخابى وتمزق كل من الحزبين الرئيسيين . وفى المكسيك أخذ «الحزب الثورى المؤسسى» يفقد سيطرته على السلطة . أما فى بريطانيا فإن إدخال إصلاحات دستورية كبرى يعد جزءاً رئيسيا من برنامج حزب العمال .

وفى الوقت نفسه أدت السيطرة الليبرالية الجديدة على مقاليد السياسة إلى إزاحة المشروعات السياسية المنافسة من حلبة المنافسة الجادة . ذلك أن One - Nation Toryism والاشتراكية الديمقراطية فى بريطانيا ، والقومية الاقتصادية والسياسة الحمائية فى المكسيك ، وكل ألوان الاقتصاد الكينزى الموجه فى نيوزيلندا ـ هذه كلها مشروعات سياسية تنتمى إلى الماضى بلا عودة . فقد حولت السوق الحرة كلاً من هذه الاقتصادات ونظم الحكم تحولا لا سبيل إلى

الرجوع عنه ، وساعدتها على ذلك التغيرات الواسعة النطاق فى التكنولوچيا وفى اقتصادات العالم ، التى تصورت لبرهة قصيرة أنها سخرتها لأهدافها الخاصة .

لقد تمكن «اليمين الجديد» من الاحتفاظ بالسلطة بالتعامل مع قدر ضئيل من التغيرات الاقتصادية والتكنولوچية التى تحدث فى العالم أجمع . وكان فى استطاعة مؤيدى السوق الحرة ، فى أوج ازدهارها ، تعبئة قوى العولمة الاقتصادية لإحكام قبضتهم على السياسة فى بلدان كثيرة . ومع دخول العولمة مرحلتها التالية ، فإن السوق الحرة سوف تتحطم بكل تأكيد .

obeikan